الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمّه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد عمومي وتسيير المؤسسات

أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي

- دارسة تحليلية قياسية-حالة الجزائر-

(1990-2016)

إعداد الطلبات:

- **إيمان جريبيع**
- **خرفية بالطاهر**
- **عائشة رقيبي**

تحت إشراف الأستاذ:

ضو نصر

لجنة المناقشة

❖ عقبة ريمي	أستاذ محاضر – أ– بجامعة الشهيد حمّه لخضر بالوادي	رئيسا
❖ نصر ضو	أستاذ مساعد – أ – بجامعة الشهيد حمّه لخضر بالوادي	مشرفا ومقررا
❖ عبد الحق طير	أستاذ مساعد – أ– بجامعة الشهيد حمّه لخض بالوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

قال الله تعالى

﴿ ءَامِنُواْ بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَأَنفِقُواْ مِمَا جَعَلَكُم مُستَخلَفِينَ فِيهِ فَالذِينَ ءَامِنُواْ مِنكُم وَأَنفَقُواْ لَهُمُ أَجر كَبِير﴾

الحديد/07

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله القائل﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ﴾ إبراهيم الآية 07 على توفيقه وتيسيره لأمر

ونتوجه بأسمى عبارات العرفان والتقدير إلى أهلنا الأعزاء الذين تعيبوا على راحتنا وتعلمنا كما نتقدموا بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ المشرف الضو نصر على دعمه المتوصل طيلة إنجاز هده المذكرة.

والشكر متوصل لعمال مكتبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تجارية بجامعة الشهيد حمه لخضر

وأشكر كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد

وبهذا يكون الحمد والشكر لله أولا وأخرا

الفهارس

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
الآية	
شكر وعرفان.....	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول.....	
قائمة الأشكال البيانية	
قائمة الملاحق	
ملخص	
مقدمة عامة	أ-هـ
الفصل الأول : الدراسة النظرية للنمو الاقتصادي والاستثمار العمومي.....	6-29
تمهيد	7
المبحث الأول : ماهية الاستثمار العمومي	8-14
المطلب الأول : مدخل للاستثمار	8-10
المطلب الثاني : مفهوم الاستثمار العمومي وأدواته	10-12
المطلب الثالث : أهداف ودوافع الاستثمار العمومي	12-14
المبحث الثاني : ماهية النمو الاقتصادي	15-24
المطلب الأول : مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي	15-17
المطلب الثاني : مقاييس وعوامل النمو الاقتصادي	17-18
المطلب الثالث : نظريات النمو الاقتصادي	19-24
المبحث الثالث : تقييم العلاقة بين الاستثمار العمومي والنمو الاقتصادي في ظل الدراسات السابقة	25-28
المطلب الأول : العلاقة بين الاستثمار العمومي والنمو الاقتصادي	25-26
المطلب الثاني : مشكلات في تطبيق واستيعاب الاستثمار العمومي	26-27
خلاصة الفصل	28
الفصل الثاني : دراسة تحليلية قياسية لآثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر .	29-55
تمهيد	30

المبحث الأول : واقع الاستثمار العمومي في الجزائر	31-37
المطلب الأول : الخصائص المرحلية الهيكلية للاقتصاد الجزائري في إطار البرامج الاستثمارات العامة	31-33
المطلب الثاني : أهداف برامج الاستثمار العمومي في الجزائر	33-37
المطلب الثالث : أثر الاستثمارات العمومية في الجزائر على الأداء الاقتصادي الكلي في الجزائر	37
المبحث الثاني : تحليل تطور الاستثمار العمومي والنمو الاقتصادي في الجزائر	38-44
المطلب الأول : تحليل نفقات التجهيز في الجزائر	38-40
المطلب الثاني : تحليل النمو الاقتصادي	40-42
المطلب الثالث : تحليل العلاقة بين الاستثمار العمومي والنمو الاقتصادي في الجزائر	43-44
المبحث الثالث : قياس أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر	45-54
المطلب الأول : منهجية الدراسة القياسية وأدواتها	45-47
المطلب الثاني : نتائج الدراسة القياسية	47-52
المطلب الثالث : تحليل مشكلة الارتباط الخطي	52-54
خلاصة	55
الخاتمة العامة	57-59
المراجع.....	61-63

قائمة الجداول :

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004في الجزائر.....	34
02	مضمون البرامج التكميلية لدعم النمو 2005-2009 في الجزائر.....	35
03	مضمون المخطط الخماسي للتنمية 2010-2014 في الجزئر.....	36
04	معدل النمو العام ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة 1990-1999 في الجزائر.....	40
05	معدل النمو العام ومعدلات النمو القطاعية خلال 2000-2004 في الجزائر.....	41
06	معدل النمو العام ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة 2010-2016 في الجزائر.....	42
07	معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات تطور الاستثمار العمومي 1990-2016 في الجزائر.....	43
08	معاملات الانحدار.....	48
09	دراسة صلاحية النموذج.....	51
10	تحليل التباين.....	51
11	اختيارمشكلة التعدد الخطي.....	53
12	نسبة تباين وتقدير المفسر.....	54

قائمة الأشكال البيانية :

رقم	العنوان	الصفحة
01	تطور حجم نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة 1990-2016	38
02	توزيع نفقات التجهيز (الاستثمار العمومي) حسب القطاعات في الجزائر 1990-2016	39
03	معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات الاستثمار العمومي2016في الجزائر خلال الفترة 1990-	44

قائمة الملاحق :

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
01	**نفقات الاستثمار العمومي حسب القطاعات**	65
02	**Coefficients[a]**	67

ملخص البحث:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال دراسة تطبيقية على اقتصاد الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990–2016 ، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام أدوات إحصائية بناءا على برمجية spss(21) ، واعتمادا على تسعة متغيرات المتمثلة في :(الصناعة الفلاحة والري ، الخدمات المنتجة ،المنشات أساسية الاقتصادية ،السكن ، المنشات أساسية الاجتماعية والثقافية ، مواضيع مختلفة ، ومخططات البلدية للتنمية) ، حيث كانت نتيجة الدراسة التحليلية أن أثر الاستثمار العمومي جد ضعيفة على النمو الاقتصادي أما نتيجة المتوصل أيها في الدراسة القياسية أن قطاع الصناعة وقطاع الفلاحة والري أكثر تأثيرا على النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتحية : النمو الاقتصادي ،الاستثمار العمومي ، اقتصاد الجزائر.

Résumé

Cette étude visait à analyser et mesurer l'impact de l'investissement public sur la croissance économique en Algérie au cours de l'étude pratique sur l'économie de l'Algérie au cours de la période 1990-2016, et pour atteindre cet objectif est d'utiliser des outils statistiques basées sur spss(21) logiciel, selon les neuf :(variables de l'industrie, l'agriculture et l'irrigation, services produits, les installations économiques de base, le logement, les installations de base, les sujets sociaux et culturels, différents, et les plans de développement municipal), à la suite de l'étude analytique que les investissements publics est très faible croissance économique, le résultat que vous avez atteint dans l'étude de mesure Sieh que l'industrie et le secteur agricole, le secteur le plus influent et de l'irrigation sur la croissance économique.

Mots- cles: croissance économique **,** l'investisseent public, économique de Algérie**.**

مقدمة العامة

لقد كانت ولا تزال مسألة التنمية الاقتصادية إحدى الرهانات الكبرى للدول النامية على اعتبار أنها الخيار الرئيسي للتخلص من التخلف ، و تساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي عن طريق الاستعمال العقلاني للموارد، وهذا من خلال الاستخدام الأمثل للموارد وإنفاقها بشكل صحيح من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادي في مختلف القطاعات حيث يعتبر النمو المؤشر الأساسي لكشف الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية إذ يمثل الزيادة في متوسط الدخل الفردي عبر الفترات الزمنية ، كما يعبر ارتفاع معدلات النمو على نجاح السياسة الاقتصادية المتبعة.

ومن بين السياسات المتبعة توجه الدول نحو القطاع الاستثماري باعتباره العنصر المؤثر والفعال في تحريك عجلة التنمية ، حيث يرتبط الاستثمار العمومي بمخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة ويلعب دور استراتيجي في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال السياسات التنموية التي تؤدي إلى زيادة الطلب الفعال الذي يساهم في تحريك العرض الكلي وإحداث تغيرات جوهرية في الجهاز الإنتاجي ، في حين يعتبر الاستثمار الخاص أو الأجنبي يهدف إلي تحقيق الربح المادي والسريع التي تعود على أصحابها ،كما يعرف الاستثمار المختلط من أقوى أنواع الاستثمار باعتباره مشترك بين العام والخاص وله أهمية قصوى في إنعاش الاقتصاد الوطني.

وعلى ذكر الاقتصاد الوطني مر الاقتصاد الجزائري بوضعية صعبة نتيجة تعرضه لعدة صدمات منها الخارجية كاشتداد أزمة المديونية وانخفاض أسعار المحروقات ، وأخرى داخلية كأزمة السياسة والأمنية التي مرت بها البلاد، بالإضافة إلى توجه نحو الاقتصاد السوق وارتفاع معدل التضخم ونسبة البطالة والفقر وانخفاض معدل النمو الاقتصادي ، وكل هذه الصعوبات حتمت على الجزائر تبني برامج الإصلاح الهيكلي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي، ومع كل الإصلاحات وفي نهاية عام 1999عرفت الجزائر ارتفاع في أسعار البترول حيث شهد الاقتصاد الوطني احتياطات مالية كبيرة شرعت من خلالها على انتهاج سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة والممتدة على طول الفترة (2001-2014) في مختلف القطاعات.

انطلاقا مما سبق ونظرا لأهمية الاستثمار باعتباره عنصر مهم وحيوي في الحياة الاقتصادية من خلال مساهمته في إنعاش الاقتصاد الوطني ، جاءت هذه الدراسة لتبحث في مدى قدرة الاستثمار العمومي في رفع معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، ومتبلورة في **الإشكالية الرئيسية** التالية:

1- الإشكالية الرئيسية

ما مدى تأثير الاستثمارات العمومية في مختلف القطاعات على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

2- التساؤلات الفرعية :انطلاقا من الإشكالية الرئيسية قمنا بتقسيم التساؤل الرئيسي إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية كانت كما يلي :

- ماذا نقصد بالنمو الاقتصادي وما هي أنواعه وأهم النظريات المفسرة له؟
- ما هو الاستثمار وما هي أنواعه وفيما تتمثل أهدافه والعوامل المؤثرة فيه؟
- فيما تتمثل أهداف ودوافع الاستثمار العمومي وأين تكمن المشكلات في تطبيقه؟
- ما هي البرامج الاستثمار العمومي المتبعة في الجزائر وهل كان لها تأثير على الأداء الاقتصادي؟

3-الفرضيات:

الفرضية1: يعتبر النمو الاقتصادي هو تلك الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الفردي خلال فترة زمنية وهناك ثالث أنواع للنمو، كما جاءت عدة نظريات مفسرة للنمو الاقتصادي من بينها تحليل الكلاسيكي والنظرية النيو كلاسيكية وغيرها من النظريات .

الفرضية2: من أهم أهداف الاستثمار العمومي هو تقليص نسبة البطالة والقضاء على الفقر والجهل وزيادة الدخل الوطني كم تمثلت دوافعه في زيادة مستوى التشغيل و تحسين حياة الأفراد وزيادة القدرة التنافسية .

الفرضية3: من أجل تحسين الوضع الاقتصادي في الجزائر اتبعت برامج الاستثمارات العمومية تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي ومخطط الخماسي للتنمية وبرمجة هذه البرامج خلال الفترة الممتدة من 2001-2014 ، حيث كانت لها تأثير على النمو الاقتصادي بشكل كبير .

4.أسباب اختيار الموضوع :

- الاهتمام الشخصي بهذا الموضوع لأنه يندرج في حدود التخصص اقتصاد عمومي وتسير المؤسسات
- اهتمام أي دولة بهذا النوع من الاستثمارات باعتباره يخلق المناخ المناسب في استقطاب الاستثمارات الأخرة.

5.أهداف الموضوع :

يهدف هدا البحث على الإجابة على التساؤلات التي طرحت في الإشكالية والتأكد من الفرضيات المقدمة بالإضافة إلى :

- إبراز الإطار النظري للنمو الاقتصادي والاستثمار العمومي .

- بيان أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

6.أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا البحث في الاعتبارات التالية :

- أهمية الاستثمارات العمومية ومكانتها في خلق مناخ للاستثمارات الأخرى .
- يعد النمو الاقتصادي مصدر تطور المجتمع في كل المجالات فهو مصدر زيادة الدخل والاستثمار والاستهلاك والعمالة

7.منهجية الدراسة :

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة ظهر لنا حاليا أن المنهج المناسب للدراسة هو المنهج الوصفي والتحليلي بهدف الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية والعلمية للموضوع اعتماد على مختلف المراجع كالكتب والمذكرات والمؤتمرات وغيرها ، بالإضافة إلي الأدوات الإحصائية والقياسية بهدف تسهيل قياس المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في النموذج .

8.حدود الدراسة :

تتحدد دراستنا لهدا الموضوع من جانبين : مكاني وزمني ، الجانب المكاني يؤدي بنا إلي الاهتمام بظاهرة الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، أما الجانب الزمني للبحث فهو محدد بالفترة (1990- 2016) وهي فترة برامج الاستثمار العمومي .

9.صعوبات البحث:

1.قلة المراجع التي تناولت الاستثمار العمومي.

2.صعوبة الحصول على المعلومات الدقيقة التي تخدم البحث والدارسة.

3.تضارب الإحصائيات التي تحصلنا عليها عن حجم النفقات الاستثمار العمومي الموجه نحو القطاعات.

10.هيكل البحث: يتكون هذا البحث من فصل نظري وفصل تطبيقي وقسم إلى:

الفصل الأول: يتمحور هذا الفصل حول الدراسة النظرية للنمو الاقتصادي والاستثمار العمومي وإلى العلاقة الوطيدة بينهما حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث فكان المبحث الأول بعنوان النمو الاقتصادي والمبحث الثاني تناول ماهية الاستثمار العمومي وجاء المبحث الثالث تحت عنوان تقييم العلاقة بين

الاستثمار العمومي والنمو الاقتصادي في ظل الدارسات السابقة وبين النظرية الكنيزية ونظرية النمو غير المتوازن.

الفصل الثاني :الدراسة التحليلية والقياسية لأثر الاستثمار العمومي في الجزائر سنتناول في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تطرقنا في المبحث الأول إلى واقع الاستثمار العمومي في الجزائر المبحث الثاني تحليل تطور الاستثمار العمومي والنمو الاقتصادي في الجزائر والمبحث الثالث قياس أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر .

الفصل الأول

الدارسة النظرية حول النمو الاقتصادي والاستثمار العمومي

تمهيد:

من الحقائق الجلية التي أثبتتها التطورات الاقتصادية الحديثة الدور الفعال الذي يؤديه الاستثمار بتسيير عجلة التنمية الاقتصادية و المساهمة في تحقيق التقدم والتطور والنمو الاقتصادي ، فالاستثمار باعتباره نشاط اقتصادي يجب التفاعل معه في إطار منظومة اقتصادية واجتماعية التي يتكون فيها ويتكامل معها ويلعب الاستثمار دورا مزدوج باعتباره يؤثر على الطلب الكلي والعرض الكلي ، إذا يساهم في زيادة الطلب الكلي باعتباره أحد المكونات الأساسية للطلب ، كما يترتب عليه زيادة فرص النمو من خلال زيادة رأس المال و زيادة الناتج الوطني المحتمل ومن ثم زيادة العرض الكلي .

كما تعتمد الكثير من الدول على الاستثمارات العمومية في إنعاش مختلف القطاعات الاقتصادية وتحريك عجلة التنمية وتدارك مختلف النقائص التي تحدث في أداء الاقتصادي ، ونظرا لأهميته البالغة للاستثمار العمومي والدور الذي يؤديه وعلاقته بالنمو الاقتصادي تطرقنا لتوضيح العلاقة بينهما من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار العمومي.

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: تقييم العلاقة بين الاستثمار العمومي والنمو الاقتصادي في ظل الدراسات السابقة.

المبحث الأول : ماهية الاستثمار العمومي .

من أبرز العمليات الاقتصادية التي توليها الدول اهتماما كبيراً الاستثمار، حيث يعتبر من أهم مقومات النمو الاقتصادي للدولة ، والمحرك الأساسي للدورة الاقتصادية وتنوع أدوات وتصنيفات الاستثمار فالاستثمار له علاقة بمختلف المتغيرات الاقتصادية مما يجعل الدول تسعى لتوجه نحو الاستثمار ، من خلال هذا المبحث سنحاول إلى التطرق في مدخل حول الاستثمار والتعرف على أحد أنواعه هو الاستثمار العمومي وأدواته وأهدافه ودوافعه .

المطلب الأول : مدخل للاستثمار.

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى مفهوم الاستثمار و أهدافه وأهم العوامل المؤثرة وأنواعه .

أولاً: تعريف الاستثمار.

مفهوم الاستثمار عموما يقصد به اكتساب الموجودات المادية و المالية لكن هذا المفهوم للاستثمار يختلف في الاقتصاد عنه في الإدارة المالية وبدلك سوف نميز بين مفهومين للاستثمار: [1]

1.تعريف الاستثمار بالمعني الاقتصادي : يمكن تعريف الاستثمار بأنه "استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات والطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها".

2 .تعريف الاستثمار في الإدارة المالية والمحاسبة : عادة ينظر إلى الاستثمار على أنه اكتساب الموجودات المالية ويصبح الاستثمار في هذا المعنى هو التوظيف المالي في الأوراق والأدوات المالية المختلفة من أسهم وودائع...الخ .

ثانيا :الأهداف الاستثمار.

أهم الأهداف التي يسعى الاستثمار إلى تحقيقها هي ما يلي :

1. تحقيق العائد الملائم : مهما كان نوع الاستثمار فإن الهدف الأساسي من توظيف الأموال تحقيق عائد ملائم وربح مناسب يعملان على استمرار المشروع لأن تعثر الاستثمار ماليا يدفع بصاحبه للتوقف عن التمويل وربما تصفية المشروع بحثا عن مجال أكثر فائدة .

2. تكوين ثروة وتنميتها : ويتحقق ذلك عندما يقوم الفرد بالتضحية أو التخلي عن الاستهلاك الحالي أو الجاري على أمل تحقيق أو تكوين ثروة في المستقبل وتنمية تلك الثروة .

3. المحافظة على قيمة الموجودات : التي يمتلكها المستثمر وله حق التصرف فيها وذلك بعد دراسة المخاطر المتوقعة من الاستثمار وما يمكن أن تتعرض له هذه الموجودات . [2]

---

[1] منصوري الزين ، **تشجيع الاستثمار على التنمية الاقتصادية** ، دار الراية للنشر والتوزيع ، عمان –الأردن ،2013 ، ص:17-18.

[2] أحمد زكريا صيام ، **مبادئ الاستثمار** ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان –الأردن ، ط2003،2، ص:20.

4. تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة الموجهة لتلك الحاجات : يحرص المستثمر على توفير السيولة النقدية وذلك من أجل تسديد تكاليف احتياجات التشغيلية التي يحتاجها في الأموال المستثمرة .[1]

ثانيا : العوامل المؤثرة في الاستثمار.

حتى يتحقق الاستثمار لابد من دراسة العوامل المحيطة في بيئة الاستثمار الخارجية والداخلية ، وهنا لابد من تحليل تلك العوامل بهدف الحفاظ على قيمة الأموال المستثمرة وزيادتها ويمكن إيجاز هذه العوامل بما يلي :[2]

1. الاستقرار السياسي : يلعب الاستقرار السياسي دورا كبيرا ومؤثر على الاستثمارات والمستثمرين وداخل البلد المعني ، ويهتم الاستقرار السياسي على درجة المخاطر السياسية التي تختلف من دولة إلى أخرى .

2. الاستقرار الاقتصادي : ويمكن دارسة الاستقرار الاقتصادي من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية المحققة في الناتج الإجمالي والتوازن الداخلي والتوازن الخارجي أي استقرار السياسات المالية والنقدية للدولة .

3. معدل أسعار الفائدة : يؤثر معدل سعر الفائدة على النشاط الاقتصادي بصورة عامة وعلى الاستثمار بصورة خاصة من حيث كلفة الاستثمارات أو عوائدها ، كما إن تقلبات أسعار الفائدة الدولية أثر كبير على حركة الاستثمارات الداخلية والخارجية من الدولة ، فإرتفاع معدلات الفائدة العالمية يؤدي إلى انتقال الأموال المحلية إلى الخارج ويؤثر على حجم الاستثمارات المحلية .

4. الدخل الوطني : يؤثر الدخل القومي في بلد ما بدرجة كبيرة على الاستثمارات ، حيث كلما كبر حجم الدخل أدى إلى ارتفاع الميل الحدي للادخار ويؤدي ذلك إلى خلق استثمارات ذات طاقات إنتاجية واسعة .

5. معدلات التضخم : إن ارتفاع معدل التضخم يؤثر تأثير سلبيا على الاستثمار لأنه يخلق جو من عدم الاستقرار في قطاع الأعمال ويؤدي إلى عدم معرفة المستثمر الحالة التي يكون عليها الاقتصاد في المستقبل أو الأموال المستثمرة ورفع درجة المخاطر لأنه يؤدي إلى الإرتفاع العام في الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود ويؤثر على تحديد القيمة الحقيقة للدخول والأرباح .

6. توفر البني الارتكازية والانفتاح الاقتصادي : إن توفر البني التحتية الضرورية للأنشطة الاستثمارية وخاصة منها ما يعد من أهم العناصر المؤثرة على الاستثمار، كذلك تلعب مظاهر العولمة والانفتاح الاقتصادي دورا هاما في زيادة معدلات الاستثمار وخاصة الأجنبية منها.[3]

رابعا : أنواع الاستثمار.

تتنوع الاستثمارات حسب نظرة المستثمر إلى مخاطرها من عدة زوايا ، وذلك على نحو التالي :

---

[1] هويشار معروف ، **الاستثمار والأسواق المالية** ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ،عمان ، ط1 ،2003 ، ص:21.

[2] دريد كامل آل شبيب ، **الاستثمار والتحليل الاستثماري** ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان –الأردن ، ط1،2009 ، ص:26-29.

[3] **نفس المرجع** ،ص-ص:30-31.

1.الاستثمارات حسب موقعها الجغرافي تنقسم إلى :[1]

1-1.الاستثمارات المحلية : وهي الأصول والاستثمارات الأخرى التي ينشئها أو يتولاه المستثمرون سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو اعتباريين .

1-2.الاستثمارات الخارجية : وعرفت الاستثمارات الخارجية كأحد الوسائل المهمة في تنمية الموارد الوطنية للدول منذ زمن بعيد وتطورت هذه الاستثمارات بشتى صورها وأشكالها بعد الحرب العالمية الثانية وتزامن هذا النوع من الاستثمارات مع البحث على أسواق في الخارج تستثمر فيها رؤوس أموالها .

2.الاستثمارات حسب مدة الاستثمار: وتنقسم إلى :[2]

2-1.استثمارات طويلة الأجل : تشمل الاستثمارات طويلة الأجل الأصول والمشروعات الاستثمارية التي تؤسس أو تقتنى بقصدا الاحتفاظ بها وتشغيلها لمدة طويلة ويكون هدف المستثمر منذ احتياجها كمشروع استثماري هو الحصول على تدفقات نقدية يضمن من خلالها استرداد رأس المال المستثمرة في زمن معين تكون مدتها اكثر من 5سنوات .

2-2. استثمارت متوسطة الأجل: تكون الاستثمارات طولية الأجل خلال مدة لتقل عن سنه ولا تفوق خمسة سنوات.

2-2.استثمارات قصيرة الأجل : تشمل الاستثمارات قصيرة الأجل كل من الودائع الزمنية والأوراق المالية والتسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل تكون مدتها أقل من سنه .

3.الاستثمارات حسب معيار الملكية : تنقسم إلى :[3]

3-1.استثمار عام : وهي استثمارات تقوم بها الدولة من أجل التنمية الشاملة ، ولتحقيق حاجيات المصلحة العامة مثل الاستثمارات المخصصة لحماية البيئة .

3-2 استثمار خاص : و يتميز هذا النوع من الاستثمارات بطابع الربح الذي يتوقعه أصحابه من وراء عملية الاستثمار ، وهي تنجز من طرف الأفراد والمؤسسات الخاصة .

3-3.استثمار مختلط : وتحقق هذه الاستثمارات بدمج القطاع العام والخاص لإقامة المشاريع الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ولها الأهمية القصوى في انتعاش الاقتصادي الوطني .

المطلب الثاني : مفهوم الاستثمار العمومي وأدواته.

سنتناول في المطلب إلى أهم التعريف التي تطرقت إلى الاستثمار العمومي وأدواته.

أولا. مفهوم الاستثمار العمومي :

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالاستثمار، عند الكثير من الكاتب والخبراء الاقتصاديين والتي تصب في مفهوم واحد ، إذ عرف على أنه "التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة ، وليس مجرد تأجيلها

---

[1] حامد العربي الحضيري ، **تقييم الاستثمارات** ، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ،القاهرة ، 2000 ، ص:21.

[2] فصيل محمود الشواوره ، **الاستثمار في بورصة الأوراق المالية** ، دار وائل للنشر والتوزيع ،الأردن ، ط2008،1 ، ص:36

[3] منصوري الزين ، **مرجع سبق ذكره**، ص:21.

فقط كما هو الحال بالنسبة للادخار، وذلك أملا في الحصول على إشباع أكثر في المستقبل"، وعموما يمكن تعريف الاستثمار على أنه ذلك الجزء المقتطع من الدخل القومي ، والمسمى بالإدخار والموجه إلى تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة ، من وسائل إنتاج ومكائن ومعدات رأسمالية ، من أجل خلق سلع وخدمات جديدة وكذا المحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة وتجديدها ، بهدف تلبية حاجيات المستهلكين وطالما أن المستثمر مستعد لقبول مبدأ التضحية برغبته الاستهلاكية الحاضرة يكون مستعدا أيضا لتحمل درجة معينة من المخاطرة ، أما عن الاستثمارات العامة فهي" جميع الفرص المتاحة للاستثمار من خلال ما تنفقه الدولة على شراء سلع استثمارية تلزم لإقامة المشروعات العامة وتستهدف زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع كما يتمثل في كافة أوجه الإنفاق التي تستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة ، أو تحسين مستوى المعيشة للمواطنين.[1]

كما تشكل الاستثمارات العامة و الخاصة المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية ، و في حالة البلدان النامية تتطلب ضرورة لاستكمال البنى التحتية ، و تكون الحاجة إلى الاستثمارات العامة كبيرة لأن القطاع الخاص غير قادر على القيام بهذه المشاريع بالمستوى المطلوب نظرا لضخامة تكاليفها و ضعف ربحيتها في الأجل القصير.

ثانيا: أدوات الاستثمار العمومي :

يقصد بأداة الاستثمار،هي ذلك الأصل الحقيقي أو المادي الذي يحصل عليه المستثمر، مقابل المبلغ الذي يستثمره وهناك عدة أدوات للاستثمار متاحة في المجالات الاستثمارية ، وهي كما يلي : [2]

1.الأوراق المالية : تعتبر الأوراق المالية من أهم وأبرز أدوات الاستثمار، لما تتميز به من إمتيازات هامة للمستثمر، لا تتوفر في أدوات أخرى للاستثمار، من بينها الأسهم بأشكالها (العادية والممتازة) والسندات .

2.العقارات كأداة للاستثمار: يتم الاستثمار في العقارات إما بشكل مباشر كشراء عقار حقيقي(مباني أو أراضي) ، أو غير مباشر عندما يشتري المستثمر سند عقاري ، صادر عن بنك استثماري في مجال العقارات أو بالمشاركة في محفظة مالية لإحدى صناديق الاستثمار العقارية ، وتقوم هذه المؤسسات بشراء سندات تحصل بواسطتها على أموال تستعملها فيما بعد لشراء أراضي أو إنجاز مباني .

3.المشروعات الاقتصادية كأداة للاستثمار: إن المشروعات الاقتصادية ، يمكن اعتبارها من أكثر وأشهر أدوات الاستثمار الحقيقي ، منها ما هو صناعي وزراعي و تجاري ، ومن ثم فإنها تعتمد على أموال حقيقية كالآلات والمعدات والمباني ، ووسائل النقل والعمال والموظفين .وبالتالي فإن مزج كل هذه عوامل الإنتاج

---

[1] أميرة ادريس ، مراد إسماعيل ،" **أثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي**"، المؤتمر الدولي: تقييم آثر برامج الاستثمارات وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ، جامعة سطيف1، 11-12 مارس 2013،ص: 5.

[2] عبد القادر بابا ،"**سياسة الاستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة** " مذكرة دكتورة غير منشورة جامعة الجزائر ،الجزائر ،2004 ، ص:43.

يؤدي إلى خلق" قيمة مضافة ، وتنعكس في شكل زيادة في الناتج الداخلي الخام للوطن ، لهذه الأسباب فإن الاستثمار في المشروعات الاقتصادية له علاقة مباشرة بالتنمية الاقتصادية للمجتمع .

4.العملات الأجنبية كأداة للاستثمار: تعتبر العملات الأجنبية من بين أهم أدوات الاستثمار في أسواق المال العالمية ، إذ أنها أصبحت منتشرة في جميع أنحاء العالم وتحتل حيزا كبيرا في عمليات البورصة ، ومن أهم مميزات سوق العملات الأجنبية أنه يتأثر بعدة عوامل اقتصادية وسياسية ، كعوامل ميزان المدفوعات والقروض الدولية ، وأسعار الفائدة ، وظروف التضخم والانكماش الاقتصادي ، والأحداث السياسية ، وعامل العرض والطلب...الخ .

5.المعادن النفيسة كأداة للاستثمار: لقد أصبحت المعادن النفيسة ، كالذهب و الفضة والبلاتين ، أداة من أدوات الاستثمار الحقيقي تنظم لها أسواق خاصة يتم التعامل فيها عن طريق الشراء والبيع المباشر، وإيداع الذهب لدى البنوك ، من أجل الحصول على أرباح ، أو تتم على شكل مبادلة أو مقايضة ، مثلما يحدث في سوق المعاملات الأجنبية.

6.صناديق الاستثمار كأداة للاستثمار: صندوق الاستثمار هو عبارة عن أداة مالية ، تكونه مؤسسة مالية متخصصة ، كالبنوك أو شركة استثمار لها دراية وخبرة في مجال تسيير الاستثمارات ، وذلك بهدف تجميع مدخرات الأفراد من أجل استخدامها في المجالات المختلفة للاستثمار تحقق للمشاركين في هذا الصندوق إيرادات، وفي حدود معقولة من المخاطر، .وفي هذا المضمار يمكن اعتبار صندوق الاستثمار، كأداة استثمار مركبة ، بحكم تنوع الأصول التي تستثمر فيها حيث أن القائمين على تسيير شؤون الصندوق يمارسون المتاجرة بالأوراق المالية ، بيعا وشراء ، أو المتاجرة بالعقارات والسلع إلى غير ذلك من أدوات الاستثمار المختلفة .[1]

المطلب الثالث : أهداف و دوافع الاستثمار العمومي

وسيتم التطرق في هذا المطلب إلى أهم أهداف الاستثمار العمومي وأهم دوافعه كما يلي :

أولا: أهداف الاستثمار العمومي

إلى جانب الدور الكبير الذي تلعبه الاستثمارات العامة في دعم البنى التحتية ، فهي تحقق أهداف اقتصادية أخرى تتمثل فيما يلي :[2]

- ✓ تقليص نسبة البطالة و هذا يؤدي بدوره إلى تخفيض نسبة الفقر و الجهل في المجتمع .
- ✓ تجميع المدخرات المحلية و توجيهها نحو الاستثمارات .
- ✓ إدخال التكنولوجيا الحديثة و المتطورة إلى مجالات عدة ، والتي ساهمت بشكل كبير في تخفيض تكلفة السلع والخدمات المقدمة للفرد .
- ✓ دع ميزان المدفوعات ، و هذا عن طريق إنتاج سلع قادرة على منافسة السلع الأجنبية .

[1] **نفس المرجع**، ص:43.

[2] مروان شموط ،كنجو عبود كنجو، **أسس الاستثمار** ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، مصر ،2008 ، ص22.

✓ زيادة الدخل الوطني و ذلك أن الاستثمار يمثل نوع من الإضافة إلى الموارد المتاحة ، و هذا بدوره يؤدي إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي .

ثانيا: دوافع الاستثمار العمومي .

إضافة إلى الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها من وراء القيام بالاستثمارات العمومية ، يمكن تلخيص الأسباب التي تدفع الحكومات إلى الاستثمار العمومي في العناصر التالية : [1]

1. زيادة مستوى التشغيل وتحسين حياة الأفراد : تلجأ الحكومات إلى الاستثمار العمومي في مشاريع المنفعة العامة كوسيلة لمواجهة مشكلة البطالة وتحسين معيشة السكان ، فالمشاريع الطرق، السكك الحديدية الري وشبكات الكهرباء والغاز وإنشاء المؤسسات التعليمية والمرافق الصحية وغيرها من مشاريع النفع العام هي استثمارات عمومي تؤدي إلى الرفع من مستوى التشغيل وزيادة دخول الأفراد ، كما تؤدي إلى انتشار التعليم وتحسين الرعاية الصحية وتحقيق مستوى من الرفاهية والحياة الكريمة ، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة فعالية المواطن ومساهمته في العملية التنموية .

2. توجيه النشاط الاقتصادي : يعتبر الاستثمار العمومي أحد الحلول الفعالة التي تلجأ إليها الحكومات لمواجهة المشكلات التي تعترض أداء الاقتصاد في بعض الحالات ، من خلال توجيه النشاط ، وإزالة العوائق التي تقف في وجه مسيرة النمو والتطور الاجتماعي والاقتصادي .

3.زيادة فرص معدلات الاستثمار : تساهم مشاريع الاستثمارات العمومية في تحسين بيئة وشروط الاستثمار مما يؤدي إلى ارتفاع توقعات العائد من العمليات الاستثمارية فيتشجعون أكثر على الاستثمار ، حيث أن مشاريع البنية التحتية ومختلف الهياكل الأساسية تؤدي إلى خفض تكلفة الإنفاق على المشاريع ، وبالتالي جذب المزيد من الاستثمارات .

4.زيادة القدرة التنافسية : الاستثمارات العمومية تسمح بإنشاء مناطق جاذبة للاستثمارات ، وتسمح بالتأقلم مع متطلبات المنافسة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية ، حيث أن زيادة القدرة الذاتية للاقتصاد ، وتوفير الخدمات الأساسية اللازمة لعملية الاستثمار ، مما يؤدي إلى المزيد من التقدم والكفاءة في الأداء الاقتصادي وإلى المزيد من الإنتاج والقدرة على التصدير ، حيث لم تعد بمعناها التقليدي هي وسيلة السيطرة والنفوذ في العالم بل أصبحت القذرات للمناطق الإقليمية هي الأساس في بسط السيطرة والنفوذ .

5.تحقيق الأهداف التنموية المسطرة : تعتبر الاستثمارات العمومية وسيلة محورية في السياسات التنموية للكثير من الدول ، حيث تعتمد عليها في تحقيق الأهداف المسطرة كمحاربة الفقر ، تحسين المؤشرات التنموية وتطوير بعض القطاعات الاقتصادية ، وإعادة توزيع الدخل وتنمية المناطق المحرومة .

[1] **مرجع نفسه**، ص:22.

المبحث الثاني : النمو الاقتصادي.

يبرز النمو الاقتصادي كأحد أهم المواضيع الاقتصادية خاصة مع انتقال التحليل الاقتصادي من المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي ، أين زاد الاهتمام بدراسة مختلف العلاقات والتفاعلات على مستوى التغييرات الاقتصادية الكلية ، باعتبار أن ذلك هو السبيل الأمثل لفهم سير الأوضاع الاقتصادية ومن ثم تحسين الأداء الاقتصادي ، ولتعمق في هذا العنصر تطرقنا له في ثلاث مطالب ، في المطلب الأول كان بعنوان مفاهيم عامه حول النمو الاقتصادي والمطلب الثاني تطرقنا إلى مقاييس وأنواع النمو الاقتصادي والمطلب الثالث سنشرح فيه أهم النظريات التي تناولت النمو الاقتصادي.

المطلب الأول : مفاهيم حول النمو الاقتصادي.

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالنمو ، والتي تطرقت إليها معظم الأدبيات النظرية .

أولا : تعريف النمو الاقتصادي

"يشير مصطلح النمو الاقتصادي إلى إحداث تغير في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي بهدف رفع المستويات المعيشة الفعلية للسكان".[1]

ويعرف كذلك "بأنه حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن ومتوسط الدخل الفردي ممثل بالعلاقة الرياضية التالية"[2]:

متوسط الدخل الفردي الحقيقي= الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي / عدد السكان

"يعتبر النمو الاقتصادي المؤشر الأساسي الذي يمكن أن يكشف بسهولة عن ما إذا كانت الفجوة بين الدول المتقدمة و الدول النامية تزيد أم تقل أو تتسع أم تضيق ، فمثلا إذا زاد معدل النمو الاقتصادي بمعدلات سريعة ومتزايدة في دولة معينة كان ذلك دليلا واضحا على أن تلك الدولة أو هذا الاقتصاد ينمو بمعدلات نمو اقتصادي تجعله يقلل الفجوة بينه وبين باقي الدول أو الاقتصاديات المتقدمة والعكس صحيح".[3]

أما حسب سيمون كزنتس فإن النمو الاقتصادي للدولة يعتبره بأنه :

"الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها ، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والإيديولوجي التي يحتاج الأمر إليها"[4].

---

[1] نعمة الله نجيب إبراهيم ،**أساس التحليل الاقتصادي** ، جامعه الإسكندرية ، مصر،2000 ، ص :283 .

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2003، ص : 11.

[3] عبد المطلب عبد الحميد ، **النظرية الاقتصادية : تحليل جزئي والكلي**,الدار الجامعية، مصر ، 2006 ، ص: 465.

[4] إسماعيل شعباني، **مقدمة في اقتصاد التنمية** ، ط 2، دار هومة للنشر و التوزيع ، الجزائر، 1997، ص: 50.

ثانيا: الفرق بين النمو والتنمية:

يعتبر مفهوم التنمية الاقتصادية أكثر اتساعاً وشمولاً من مفهوم النمو الاقتصادي ، فالتنمية الاقتصادية عملية متعددة تشمل على تغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والعادات ، بالإضافة إلى التعجيل بالنمو الاقتصادي والتقليل من التفاوت في توزيع الدخول وإبادة الفقر المطلق ، أما النمو الاقتصادي يعني الحصول على المزيد من نفس الشيء فهو لا ينطوي على أي تغير هيكلي ، في حين أن التنمية الاقتصادية تعني الحصول على المزيد من شيء آخر مختلف لصالح المجتمع ، كما أن النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عائد أي لا يهتم بمن يستفيد من ثمار النمو الاقتصادي في حين تعمل التنمية الاقتصادية على أن يصل عائدها إلى الطبقات الفقيرة في داخل المجتمع والتنمية تتطلب تدخل الدولة في حين يكون النمو الاقتصادي تلقائيا.[1]

ثالثا. خصائص النمو الاقتصادي: من خلال المفاهيم التي تطرقنا إليها في النمو الاقتصادي نستخلص أهم الخصائص التالية :[2]

- ✓ النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع العائد أي لا يهتم بثمار النمو الاقتصادي.
- ✓ يؤدي إلى خلق الكثير من الفرص الاستثمارية .
- ✓ يؤدي النمو الاقتصادي إلى تحسين مستويات المعيشة على المدى الطويل.
- ✓ يمكن أن يحدث تلقائيا.
- ✓ التنمية الاقتصادية أكثر شمولا من النمو الاقتصادي.
- ✓ يلعب النمو الاقتصادي دورا ذا أهمية خاصة في الأمن الوطني.
- ✓ النمو الاقتصادي ذو طبيعة تراكمية فلو أن دولة ما تنمو بمعدل أسرع من غيرها فإن الفجوة بين المستويات في كل منهما تتسع بإطراء

رابعا : عناصر النمو الاقتصادي

يوجد العديد من العناصر التي تحدد النمو الاقتصادي والتي توضع في شكل مجمعات تتمثل أساسا في العمل ، رأس المال والتقدم التقني ، ويتم تركيبها في نسب عقلانية مختلفة تضمن مستويات من الإنتاج وتتضمن ما يلي : [3]

1.عنصر العمل : والذي يتمثل في مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته ، حيث أن استمرار التدريب والتعليم يزيد من التطوير النوعي

---

[1] أحمد رمضان النعمة الله ، محمد سيد عابد، إيمان عطية ناصف ، **النظرية الاقتصادية الكلية** ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ، دون ط ، دون ت ، ص- ص: 381-384.

[2] سعيد عتبة ، **النمو الاقتصادي** ، بحث مقدم منتدى التعليم العالي للجمعية الثقافية ، جامعة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية ، ورقلة 2005،ص ص: 17-18.

[3] عبد الرحمان إسماعيل، حربي عريقات، **مفاهيم ونظم اقتصادية**، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص: 374.

للعمالة وإنتاجية عنصر العمل تتحدد بدرجة كبيرة حسب العمر والتعليم والتدريب والخبرة ، والتأهيل التكنولوجي الذي تعتمد عليه كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في العمليات الإنتاجية.

2.عنصر رأس المال : إن تحسن الناتج يعتمد بدرجة كبيرة على الزيادة في كمية ونوعية المعدات الرأسمالية تلك السلع تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى وهي تعتبر أيضا كعنصر أساسي للنمو الاقتصادي ويساعد على تحقيق التقدم التقني ، وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة.

3. التقدم التقني : هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح بالاستخدام الأكثر فاعلية للموارد المتاحة والتي توظف بطريقة أكثر كفاءة ، أو بطريقة جديدة في العملية الإنتاجية حتى وإن بقيت كمية الإنتاج على حالها وحدوث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي ، وبالرغم أنه من الصعب القياس الدقيق للناتج العلمي للعلماء بكل دولة ، فإن الإنفاق الكلي على البحث والتطوير يمثل مؤشرا واسع القبول.

المطلب الثاني : مقاييس و أنواع النمو الاقتصادي.

سنتطرق في هذا المطلب إلى مقاييس النمو الاقتصادي وأهم أنواعه.

أولا : مقاييس النمو الاقتصادي

من خلال ما تم التوصل إليه سابقا هو أن النمو الاقتصادي ما هو إلا تعبير عن الزيادة المضطردة في طاقة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات ، أي ما هو إلا تغيير في حجم النشاط الاقتصادي الوطني وبالتالي فإن قياس ذلك التغيير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك ، وبالتالي فإن هذه المقاييس تكون بسيطة وليست مركبة ، أي أن كل مقياس يختص بقياس واحد من المؤشرات ، وهذا خلافا لمقاييس التنمية الاقتصادية التي عادة ما تكون مقاييس مركبة .وأهم هذه المقاييس : [1]

1.**المعدلات النقدية للنمو :** وهي المعدلات النقدية التي يتم حسابها استنادًا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني ، أي تحويل المنتجات العينية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة ، و يعد هذا الأسلوب أسهل الأساليب المتاحة رغم التحفظات التي تسجل عليه ، والتي تهدف إلى محاولة الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به عالميا ، مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة ، ونفرق فيها بين:

1-1.معدلات النمو بالأسعار الجارية : يصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترة قصيرة حيث يتم قياس معدل النمو الاقتصاد الوطني استنادا إلى البيانات الخاصة به سنويا، باستخدام العملة المحلية.

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية** ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية، 1998 ، ص -ص:118-120 .

1-2. معدلات النمو بالأسعار الثابتة : ويتم ذلك لاستبعاد أثر التغير في الأسعار على المدى الطويل ويصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات زمنية طويلة.

1-3. معدلات النمو بالأسعار الدولية : ويستخدم عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية ، حيث لا يمكن الاعتماد على التقييم بالعملات المحلية ، نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لآخر، لذلك يجب تحويل العملات المحلية إلى ما يعادلها من العملة الرئيسية بعد إزالة أثر التضخم.

2.المعدلات العينية للنمو : وتعبر عن مدى التحسن في نصيب الفرد من الخدمات العينية ، إذ أنه نظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات ، كان لا بد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي ، مثل :عدد الأطباء لكل ألف نسمة ، عدد أسرة المستشفيات لكل ألف نسمة نصيب الفرد من السلع والغذائية ،...الخ.

ثانيا : أنواع النمو الاقتصادي.

إذا كان النمو الاقتصادي يتمثل في الزيادة الحقيقية للناتج الوطني الفردي خلال فترة زمنية معتبرة فإنه يتوجب علينا التمييز بين ثلاثة أنواع من النمو [1]:

1. النمو الطبيعي : وهو النمو الذي حدث تاريخيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية في مسارات تاريخية اجتماعية مرت عبر عمليات موضوعية إلى: التقسيم الاجتماعي للعمل ، التراكم الأولي لرأس المال سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة ، تكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض وفيها طلب.

2.النمو العابر أو غير المستقر : هو نمو لا يملك صفة الاستمرارية ، وإنما يتصف بكونه ناتجا عن ظروف طارئة عادة ما تكون خارجية ، لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته ، ويمثل هذا النمط للنمو حالة الدول النامية حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة ومواتية في تجارتها الخارجية ، وهو يحصل في إطار بنى اجتماعية وثقافية جامدة ، لذلك نجده غير قادر على خلق الكثير من الأثر المضاعف والمعجل ويؤدي في أحسن حالاته إلى نمو بلا تنمية.

3. النمو المخطط : وهو النمو الذي حصل نتيجة لعمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع ومتطلباته غير أن قوته وفعلتيه ترتبط ارتباط وثيقا بقدرة المخططين ، وبواقعية الخطط المرسومة ، وفعالية التنفيذ والمتابعة وتفاعل المواطنين مع تلك الخطط ، وهو نمو ذاتي الحركة إذ استمر خلال فترة طويلة تزيد عن بضعة عقود يتحول إلى نمو مضطرد ، وبالتالي يتحول إلى تنمية اقتصادية.

[1] عبد الحكيم سعيج ، "**الناتج الوطني والنمو الاقتصادي :دراسة قياسية اقتصادية للنمو حالة الجزائر"1974-1999** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع :الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،.2001 ،ص:78.

المطلب الثالث : نظريات النمو الاقتصادي.

عرف موضوع النمو و تراكم رأس المال الاهتمام منذ القدم فقد وضع الاقتصاديون نظريات ركزت على عوامل الإنتاج و حجمه ، غير أن هذا الاهتمام تزايد في النصف الثاني من القرن العشرين مع ظهور الأساس النظري لاقتصاد التنمية الذي يهتم بقضايا النمو و التنمية الاقتصادية كما يعتبر فرعا من فروع علم الاقتصاد و منه سنحاول التعرض لأهم نظريات النمو الاقتصادي ضمن هذا المطلب.

أولا : التحليل الكلاسيكي للنمو الاقتصادي.

تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك آراء كل من آدم سميث ودايفيد ريكاردو المتعلقة بالنمو بالإضافة إلى آراء التجاريين حول مصدر الثروة من التجارة الخارجية ، ثم آراء كل من جون ستوارت ميل حول الأسواق وروبرت مالتوس حول السكان ، ويمكن حصر عناصر النظرية فيما يلي : [1]

- ✓ سياسة الحرية الاقتصادية : الحرية الفردية ، حرية المنافسة الكاملة ، البعد عن أي تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية.
- ✓ التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم.
- ✓ الربح هو حافز على الاستثمار: كلما زاد معدل الأرباح ، زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار.
- ✓ ميل الأرباح للتراجع : وذلك نظرا لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي.
- ✓ حالة السكون : اعتقد الكلاسيكيين بحتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية تراكم الرأسمالي ذلك أنه ما أن تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر، ويتوقف التراكم الرأسمالي ، ويستقر السكان ، ويصل معدل الأجور إلى مستوى الكفاف ، وحسب آدم سميث فإن ندرة الموارد الطبيعة توقف النمو الاقتصادي ، وتقود إلى حالة السكون ، أما ريكاردو ومالتوس فقد نظر للنمو السكاني وتراجع النمو في رأس المال من خلال قانون تناقص الغلة ، الذي يمثل بدوره عقبة أمام التنمية في نظر الكلاسيكيين فإن النتيجة النهائية للنمو هي الركود ينتج عن الميل الطبيعي للأرباح نحو التراجع ، وما يترتب على ذلك من قيود على التراكم الرأسمالي ، أو يستقر عدد السكان وتسود حالة من السكون.

ولقد واجهت عدة انتقادات لهذه النظرية وهي كما يلي :

- ✓ تجاهل الطبقة الوسطى .
- ✓ إهمال القطاع العام.
- ✓ إعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا.
- ✓ القوانين غير الحقيقة.
- ✓ خطأ النظرة للأجور والأرباح.
- ✓ عدم واقعية مفهوم عملية النمو.

[1] جلال حشيب ، **النمو الاقتصادي** ، على شبكة الألوكه ، عبر الرابط التالي WWW.alikah.net ، صفح الموقع بتاريخ 16جانفي 2017،ص ص: 11 -13.

ثانيا .النظرية النيوكلاسيكية في النمو :

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر ، وبمساهمات أبرز اقتصادييها ألفريد مارشال وفيسكل وكلارك ، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي ، كما أوردت النظرية الكلاسيكية ، ولعل أهم أفكار النيوكلاسيك تتمثل في :[1]

- ✓ أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة ، ذات تأثير إيجابي متبادل ، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو ، لتبرز فكرة مارشال ، المعروفة بالوافرات الخارجية كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح .
- ✓ أن النمو الاقتصادي يعتمد على ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع .
- ✓ بالنسبة لعنصر العمل نجد هذه النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة.
- ✓ فيما يخص رأس المال اعتبر النيوكلاسيكين عملية النمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي وزيادة السكانية.
- ✓ أما عنصر التنظيم فيرى أنصار النظرية أن التنظيم يشغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية .
- ✓ أن النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل والحرية التجارية .

ولقد وجهت عدة انتقادات لهذه النظرية وهي كما يلي :

- ✓ التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق النمو والتنمية متجاهلة النواحي الأخرى التي لا تقل أهمية كالنواحي الاجتماعية والثقافية و السياسية .
- ✓ القول بأن التنمية تتم تدريجيا بخلاف ما هو متفق عليه في الكتابات الاقتصادية حول أهمية وجود دفعة قوية لحدوث عملية التنمية .
- ✓ افتراض حرية التجارة الخارجية أمر لم يسهل تطبيقه بعد ذلك مع وجود التدخل الحكومي والحواجز التجارية وخاصة بعد الثلاثينيات من القرن العشرين .

ثالثا. تحليل الكينزية للنمو الاقتصادي :

عرف كينز بانتقاده للاقتصاديين الكلاسيكين و معارضته لقانون ساي حيث أشار إلى أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الدخل و الاستخدام و ليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام التام ، كما استنتج أن المشكلة الرأسمالية لا تكمن في جانب العرض و إنما تنحصر في جانب الطلب الفعال.

إذ اعتبر كينز أن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة و الادخار دالة للدخل الذي يتناسب طرديا مع مستوى التشغيل (فكلما زاد حجم التشغيل ارتفع الدخل الكلي) ، كما اعتبر أن هذا الأخير يتوقف على الطلب الفعلي الذي يتكون من الطلب على الاستهلاك و الطلب على الاستثمار و أكد أن دالة الإنتاج تتوقف على حجم

[1] **نفس المرجع** ،ص ص:13-14.

العمل المستخدم ، كما يتحدد المستوى التوازني للدخل الوطني حسبه في ظل دالة الادخار معينة بالعلاقة المعروفة بمضاعف الاستثمار و المعطاة بالصيغة التالية : [1]

التغير في الدخل = المضاعف×الزيادة في الاستثمار

و بالتالي فإن الدخل و التشغيل يعتمدان أساسا على مستوى الاستثمار ، فمن أجل تحقيق زيادات كبيرة في الدخل و التشغيل لابد من ضخ دفعات أكبر من الاستثمارات وربط معدل النمو بالناتج الإجمالي كما أدمج كينز متغيرات تتسم بالديناميكية كنمو السكان و التقدم التكنولوجي ، ما يظهر أن كينز لم يحدد الظواهر الأساسية للنمو الاقتصادي بل ترك مواضيع النمو و التنمية لمن يعرفون بالنيوكينزين كأمثال هارود ودومار واهتم أكثر بالاستقرار الاقتصادي.

إذ يكمن التحدي الأكبر حسبه عندما لا يصل مستوى الدخل الوطني لمستويات مرتفعة تسمح بتوفير عمالة كاملة لقوة العمل المتاحة ، فيتجلى الحل حينئذ في توسيع عرض النقود من قبل الدولة قصد تخفيض معدلات الفائدة سعيا منها لتشجيع الاستثمار و بالتالي تحسين مستوى الدخل و حجم العمالة ، حيث أكد كينز أن مشكل البطالة يبقى مطروحا في الأجل الطويل الشيء الذي يدل على حتمية توسيع دور الحكومة في الحياة الاقتصادية ، كما تجدر الإشارة إلى عدم إلتفات النظرية الكينزية لتحليل مشاكل الدول النامية بل انحصر اهتمامها على الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة .

رابعا.نظريات أخرى للنمو الاقتصادي :

سيتم التطرق من خلال هذا العنصر إلى كل من نظرية مراحل النمو لروستو ونظرية النمو الحديثة.

1. نظرية روستو "مراحل النمو الاقتصادي"

لقد وضع روستو مراحل معينة لعملية النمو الاقتصادي حيث قال في كتابه " مراحل النمو الاقتصادي " أنها ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث" وتتمثل هذه المراحل في: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التهيؤ للانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضوج، مرحلة الاستهلاك الوفير. [2]

1.1.مرحلة المجتمع التقليدي: أين تكون الدول شديدة التخلف ويتسم اقتصادها بالطابع الزراعي التقليدي ويستعمل أهلها وسائل بدائية للإنتاج ، كما يلعب نظام الأسرة والعشيرة الدور الرئيسي في التنظيم الاجتماعي ومن مظاهر هذه المرحلة تمسك المجتمع بالتقاليد وتفشي الإقطاع وانخفاض مستوى الإنتاجية ، وضعف نصيب دخل الفرد من الناتج الوطني ويعتقد روستو أن هذه المرحلة تكون طويلة نسبياً وتتميز بالبطء الشديد.

2.1. مرحلة التهيؤ للانطلاق : وهي فترة انتقالية بين مرحلة المجتمع التقليدي ومرحلة الانطلاق وفيها تكون الدولة متخلفة أيضاً لكنها تحاول كسر الجمود الذي يخيم على المجتمع ، ومن مظاهر ذلك استبعاد وسائل

[1] مدحت القريشي ، **التنمية الاقتصادية :نظريات :سياسات و موضوعات** ، دار وائل للنشر، طبعة أولى ، الأردن ،2007، ص-ص 73-75.

[1] كمال بكري ، **التنمية الاقتصادية** ، بيروت، لبنان ، 1994 ، ص:16.

الإنتاج القديمة وجلب الوسائل الحديثة وقيام الصناعات الخفيفة إلى جانب الزراعة ، كما يعتبر روستو ظهور طبقة من المفكرين تخرج على إطار التفكير التقليدي للمجتمع أمر ضروري في هذه المرحلة .

3.1. مرحلة الانطلاق : وفيها تسعى الدولة جاهدة من أجل القضاء على أسباب تخلفها والانطلاق نحو التقدم عن طريق زيادة مواردها الاقتصادية وإحداث تغيير في أساليب الإنتاج والتوزيع وإنشاء الصناعات الثقيلة والنهوض بالزراعة والخدمات ، ومن مظاهر هذه المرحلة أن يفوق معدل الاستثمار معدل نمو السكاني ، ويعتقد روستو أن هذه المرحلة تكون قصيرة نسبياً ويتم خلالها تحول الاقتصاد الوطني تحولا كبيرا يجعل عملية النمو بعد ذلك تتم تلقائياً وبطريقة أوتوماتيكية ، وتعتبر هذه المرحلة من أصعب المراحل باعتبارها مرحلة الجهد الشاق والعمل المتواصل من أجل خلق نهضة اقتصادية .

4.1. مرحلة النضوج : تكون الدولة في هذه المرحلة قد استكملت نمو قطاعاتها بشكل متوازن وزيادة الاستثمار فيها عن الاستهلاك ، ومن مظاهرها قيام الصناعات الأساسية كالحديد الصلب والصناعات الكهربائية وازدهار حركة التجارة الخارجية ونضوج المجتمع فكرياً وفنياً وزيادة متوسط دخل الفرد فيه.

5.1. مرحلة الاستهلاك الوفير : وفيها تكون قد بلغت درجة كبيرة من التقدم ويزيد إنتاجها عن حاجتها ويعيش سكانها عند مستوى عالي من الرخاء ، ومن مظاهر هذه المرحلة ارتفاع متوسط استهلاك الفرد العادي من السلع الاستهلاكية وخاصة المعمرة منها كالسيارات والثلاجات- وغيرها- وزيادة أيضاً متوسط الدخل الفردي .

ويرى روستو أن الدولة التي فيها سمات المرحلة الأولى والثانية فهي دولة متخلفة اقتصاديا ، أما إذا كانت لديها سمات المرحلة الثالثة فهي دولة متوسطة أي إنها ليست متقدمة تماماً و لا متخلفة ، أما التي تضعها مظاهر حياتها الاقتصادية في المرحلتين الرابعة والخامسة فهي دولة متقدمة مع اختلاف درجة التقدم.

2. نظرية النمو الحديثة :

بعد الأزمة الاقتصادية التي شهدها العالم سنة 1973 عانت أغلب الدول من تراجع في معدلات نموها فأثيرت فكرة البحث عن مصادر أخرى للنمو، الشيء الذي اهتم به كل من بارو، رومر ولوكاس من خلال ما يعرف بنظرية النمو الداخلي أو الذاتي باعتبارهما من أبرز مفكري هذه النظرية ، إذ حاولوا الكشف عن محددات النمو في الأجل الطويل و البحث عن مدخلات جديدة يمكن من خلالها دفع النمو الاقتصادي لعدم اقتناعهما باقتصار تحليل النمو على الزيادة الكمية للعمل و رأس المال المادي. [1]

حيث أقروا بأن حدوث النمو الاقتصادي لا يتوقف على الخصائص الذاتية للاقتصاد ، كما استبعدوا فرضية تناقص العوائد الحدية لرأس المال المستثمر التي تعويق النمو في الأجل الطويل ، إذ ركز مفكرو النظرية الحديثة للنمو و في كثير من الأحيان على دور العوامل الخارجية في تحديد معدل العائد على رأس المال المستثمر، لافتراضهم بأن استثمار القطاع العام و الخاص في رأس المال البشري يقود إلى تحسين الإنتاج و تعويض تناقص العوائد .

[1] مدحت القريشي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 155.

فقترحوا عوامل إضافية تفسر النمو الاقتصادي و يمكن اعتبارها مصدرا له ، إذ باستطاعتها إحداث تأثير ايجابي عليه و منها :

- ✓ الخبرة المكتسبة من رأس المال المادي أثناء العملية الإنتاجية .
- ✓ تطوير رأس المال البشري من خلال ، التربية ، التعليم و التكوين .
- ✓ النفقات العمومية الموجهة للمنشآت القاعدية .
- ✓ رأس المال التكنولوجي الناجم عن البحث و التطوير.

خمسا. نظرية النمو غير متوازن:

ساهم أ.هيرشمان ALBERT HIRSCHMA في كتابه حول اقتصاد التنمية في إبرا ز التحاليل المتعلقة بإستراتيجية النمو غير المتوازن التي تتناسب مع خصوصيات الاقتصاديات النامية وسوف نستعرض على أهم أفكارها وأهميتها وحدود الاستفادة منها . [1]

1. الأفكار الأساسية لإستراتيجية النمو غير المتوازن : تتلخص أفكار هذه الإستراتيجية في النقاط التالية

1-1. توجيه جزء معين من الاستثمارات كحد أدنى لقطاعات الإنتاج .

1-2 . التركيز على عدد محدود من الصناعات القائدة :

✓ الصناعات التي لها آثار دفع للأمام(استخدام مخرجاتها في إنشاء صناعات أخرى) والتي لها آثار دفع إلى الخلف (التي يؤدي استخدام مداخلاتها إلى تشجيع إنشاء الصناعات الأساسية لها مثل صناعة الحديد تؤدي إلى صناعة استخراجية للحديد).

✓ الصناعات التي لها أثار دفع إلى الإمام.

✓ الصناعات التي لها آثار دفع إلى الخلف.

1-3 .استهداف نمو غير متوازن يؤدي إلى سلسلة من الاختلالات التوازنية تكون محفزا للاستثمار وعاملا مساعدا على توفير الفرص المناسبة لاتخاذ قرارات الاستثمار.

فعملية التنمية تتحقق عن طريق الاختلالات التي تحدث في التوازن ,حيث يؤدي كل اختلال إلى عملية تصحيح والتي تؤدي بدورها إلى اختلال يسمح باتخاذ قرارات أخرى وهكذا يمكن إحداث ذلك الاختلال بين القطاعات من خلال سياستين :

✓ سياسة اختلال التوازن لصالح قطاعات الإنتاج المباشر : إذ تؤدي هذه السياسة إلى اختناقات في رأس المال الاجتماعي تكون دافعا ومحفزا للاستثمار فيه.

1-Elies furio,Blasco, **du la connaissonce une etude comartive des auvrages de AL BERTO**,HIRSCHMAN ,Charmattom,2002:p38.

✓ سياسة اختلال التوازن لصالح رأس المال الاجتماعي: فالفائض في خدمات رأس المال الاجتماعي يؤدي إلى حدوث اختناقات في قطاعات الإنتاج المباشر الأمر الذي يتطلب ضرورة تصحيحه كما أن ذلك الفائض يحفز على الاستثمار في صناعات أخرى لانخفاض تكاليفها وارتفاع عائداتها .

✓ اختلال التوازن في قطاعات الإنتاج المباشر وترتيب الصناعات حسبا لأهميتها الاختلالية في التنمية .

2.أهمية إستراتيجية النمو غير المتوازن وحدود الاستفادة منها :

رغم الأهمية التحليلية لهذه النظرية في مجال توجيه الاستثمارات إلا أنها تعرضت إلى العديد من الانتقادات التي لا تقلل من أهمية تكييفها وسوف نذكر بعضا منها فيما يلي :

2-1.انطلاق وارتكاز إستراتيجية النمو غير المتوازن في تحليليها من الواقع الذي مرت به البلدان الأوروبية سواء من حيث الاختلالات وبعض القطاعات القائدة أومن حيث الإطار الذي تميز به النمو من حيث التلقائية ودور السوق ، ومع العلم بأن الظروف الزمنية والمكانية قد اختلفت تماما وبالتالي يصعب الوصول إلى نفس النتائج . [1]

2-2.إن الوضعية الاختلالية التي تعيشها الاقتصاديات النامية والاقتصاد الجزائري تؤدي إلى المزيد من الاختلالات والاختناقات في حالة تطبيق إستراتيجية النمو غير المتوازن الأمر الذي قد يؤدي إلى تحقيقها عن طريق الواردات وما يترتب على ذلك من امتصاص للموارد المحققة عن طريق الصادرات .

2-3. قيام إستراتيجية النمو غير المتوازن على افتراضات غير واقعية مثل الافتراض بوجود مرونة كافية في الجهاز الإنتاجي وتوفر درجة عالية من الميل للادخار، خاصة في الواقع الحالي للاقتصاديات النامية .

2-4. هناك مشكلات لم تعالج ضمن إطار هذه النظرية مثل مشكلة الاستخدام التكنولوجي وضيق الأسواق ومنهج التنمية ، ودور الدولة .

2-5. إن القيد على النمو ليس هو ضعف القدرة على الاستثمار وطبيعة الحوافز المتعلقة بقرارات الاستثمار بقدر ما توجد هناك قيودا أخرى مثل القيود المتعلقة بعرض الموارد المالية والمادية والكفاءة المتعلقة بتنفيذ قرارات الاستثمار لمواجهة الاختلالات .

ولكن في جميع الحالات فإن الأمر يتطلب عملية تكييف لتلك النظرية مع واقع الاقتصاديات النامية والاقتصاد الجزائري حتى تتم معالجة الطلب الكلي الكبير الذي يترتب عن تنفيذ تلك البرامج ومحاولة ربطه بخطة محددة ودقيقة تؤدي إلى توسيع الجهاز الإنتاجي الداخلي ليكون قادرا عبر الزمن على تأمين مذاخلات المشاريع المبرمجة .

1Ibid ,p39.

المبحث الثالث : تقييم العلاقة بين الاستثمار العمومي والنمو الاقتصادي في ظل الدراسات السابقة .

وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى الدراسات التي وضحت العلاقة بين الاستثمار العمومي والنمو الاقتصادي والى دور الاستثمار العمومي بين النظرية الكينزية وإستراتيجية النمو غير المتوازن وكذلك إلى مشكلات إستيعاب الاستثمار العمومي التي بدورها تعيق عملية التنمية وتؤثر على النمو الاقتصادي .

المطلب الأول : العلاقة بين الاستثمار العمومي والنمو الاقتصادي .

حيث كان هناك جدل قائم بين الاقتصاديين حول أهمية و دور الإنفاق ، العام في الاقتصاد ، فهناك من رأى أن الإنفاق العام بكل أشكاله له أثر سلبي على النمو الاقتصادي ، و على النقيض من ذلك يرى البعض الآخر أن النمو الاقتصادي لا يتحقق إلا بتدخل الدولة لإزالة العوائق التي تعترضه ، و يبقى الجدل قائم حول ما إذا كان الإنفاق الاستثماري للقطاع الخاص مكملا للاستثمار العام أم أن هذا الأخير ينافس الاستثمار الخاص .[1]

وفي هذا الصدد ركزت الدراسات الحديثة على أثر الاستثمار العام على الاستثمار الخاص و النمو الاقتصادي ، من بينها دراسة Khan و Reinhart "1990"والتي شملت مجموعة من البلدان السائرة في طريق النمو ، توصلا من خلالها إلى أن الإنفاق العام يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي على المدى الطويل، و في حالة باكستان بين Haqu و Monti "1994" أن نفقات الاستثمار العام تحفز الاستثمار الخاص و النمو الاقتصادي ، أما في حالة المكسيك فقد بين Lachler و Aschauer "1998" أن الاستثمار العام له تأثير سلبي على الاستهلاك الخاص والنمو الاقتصادي ، وفي دراستهما حول مجموعة من البلدان النامية يرى Herrera أن الإنفاق العام الاستثماري هو بمثابة قاطرة للتنمية الاقتصادية .

وفي دراسة أخرى لBarro "1991" وجد أن هناك علاقة طردية غير معنوية بين الاستثمار العام و النمو الاقتصادي ، و ذلك خلال الفترة "1960-1985"، تبعتها دارسة أخرى لEaster و Rebelo "1993" الذين وسعا مجال التحلي ، حيث قاما بتقسيم الاستثمار العام بناءا على قطاعات مختلفة على عكس ما قام به Barro فتوصلا إلى أن الاستثمار العام له أثر ايجابي و معنوي على النمو الاقتصادي كما وجدا أن الاستثمار في النقل والاتصالات كان له أثر كبير على النمو الاقتصادي مقارنة بباقي القطاعات.

وفي دراسات حديثة أخرى قام كل من Aschauer و Milbourne و آخرون"2003" باختبار نفس العلاقة فاوجدوا أن الاستثمار العام له أثر ايجابي و معنوي على النمو الاقتصاديّ ، كما أن الاستثمار في النقل

[1] عثماني أنيسة ، بوحصان لامية ،" **دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر** "، المؤتمر الدولي حول تقييم آثر برامج الاستثمارات وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، 11-12 مارس 2013، ص-ص:6-7.

الاتصالات والتعليم له أثر كبير على النمو الاقتصادي ، في حين لا يوجد أي أثر للاستثمار في الزراعة الصحة و الصناعة على النمو الاقتصادي .

المطلب الثاني: مشكلات في تطبيق و استيعاب الاستثمار العمومي.

يواجه تطبيق واستيعاب الاستثمار العمومي العديد من المشكلات المؤثرة على كفاءة تطبيقه وتختلف هذه المشكلات بإختلاف ظروف كل دولة وطبيعة النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى سياسات وأولويات الاستثمار نحو ذلك ، ومن أبرز مشكلات تطبيق واستيعاب الاستثمار العام ما يلي :[1]

1.مشكلات على صعيد التخطيط :

على الصعيد الرسمي تبدي الحكومات اهتماما خاصا بتطبيق خططها للتنمية وبرغبة ملحة وهي في هذا الإطار غالبا ما تضع لها أهدافا لا تجد قبولا على أرض الواقع في ظل غياب تصور تنموي كلى يتناول رسم السياسات العرضية للقطاعات ونظام أولويات الاستثمار ، وتبقى أجهزة التخطيط عند عرض خططها :

- ✓ لا تميز بين التخطيط الاقتصادي وخطة الاستثمارات وغالبا ما تضع الثانية مرادفة للأولى .
- ✓ التركيز على البعد المالي بغض النظر عن طبيعة إمكانياتها المالية .

2.مشكلات على صعيد التنفيذ : تتمثل في ما يلي :

2-1.التصنيع والتنمية : الخلط بين التصنيع والتنمية في إعداد خطط مشروعات الاستثمار العمومي فعلى صعيد التنفيذ فقد سهل هذا الخلط للفئات البيروقراطية المنفذة للتوسع في شراء معدات وأدوات ذات مستوى تقني لا يتلاءم مع عناصر العملية الإنتاجية وتقدمه كمؤشر تنموي ممتاز، وكأن التنمية لا تعدو عن كونها تنفيذا لخطط شراء المعدات والأدوات .

2-2.ثقل البيروقراطية :

- ✓ الحزبية ، العائلية وهي ما تجلت في إهمال وعدم الجدية لدى العاملين في نشاط الإنتاجي .
- ✓ تضع نوعا من المفارقة بين المضموم الاجتماعي وضرورة زيادة إنتاجية العمل .

2-3.آلية التكاليف والأسعار: إن غياب النظام المحاسبي التكليفي في معظم المشروعات الاستثمار العمومي وحتى إذا وجد شيء من ذلك فإن السعر يراعي موضوعية التكاليف اللازمة اجتماعيا بالتكاليف الفعلية ، وعموما فإن مستوى الأداء الجيد هو الذي تتطابق فيه التكاليف الفعلية مع التكاليف اللازمة اجتماعيا.

3.مشكلات تتعلق بالحوافز: إن موضوع الأجور والتكاليف المعيشة يكاد يكون فقد كل العناصر التي تجعل ارتباطهما المتبادل قويا ، وذلك بفعل توسع حجم الفجوة بينهما ، فالعناصر المؤثرة في التكاليف المعيشة تجعل عبئها يسير باتجاه تصاعدي سريع ، في الوقت الذي يغيب فيه التأثير الايجابي في زيادة الأجور محدودة بحصرا بالشهادة العلمية باعتبارها المحدد الرئيس للأجور بصرف النظر عن تكاليف المعيشة.

[1] سعد الدين محمد ، **دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي** ، نظرة عامة ومستقبلية ، مستقبل العرب ،18 9،ص-ص :32.

4.مشكلات تتعلق بعملية الرقابة: إن شكل الرقابة على الصعيد المؤسسي لا يضمن استخداما أكفاء للوسائل التقنية والمالية المتاحة ، وهي في الغالب تتعلق بالجانب المالي وليس الاقتصادي ، فالمنجز مشروعات الدولة ظل قياسه يعتمد على أساس الحجم المستقطع من الاعتماد المخصصة له وليس على أساس ما تم إنجازه فعلا من تلك المشروعات ، إن هذا الأسلوب البدائي للرقابة فتح المجال واسعا لدائه الهذر والتبذير لفرص انجاز مثل هذه المشروعات .[1]

[1] **نفس المرجع**،ص-ص:32-35.

خلاصة:

حاولنا في هذا الفصل التطرق إلى طرفي الدراسة ومحاولة عرض العلاقة بين الاستثمار العمومي والنمو الاقتصادي المتوصل إليها نظريا وبمعنى أخر مدى مساهمة الاستثمار العمومي في تشجيع النمو الاقتصادي حيث يعرف النمو الاقتصادي على أنه تلك الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن كما يعرف الاستثمار العمومي على أنه عبارة على إنفاق في مشاريع استثمارية عامة في مختلف القطاعات قصد تحقيق حاجات المصلحة العامة ومن أجل التنمية الشاملة ، من خلال هذه الدراسة النظرية إستخلصنا أنه توجد علاقة وطيدة بينهما والمتمثلة في النقاط التالية :

- عند توزيع الاستثمار العمومي على العديد من القطاعات فإنه يشجع على طلب القطاعات لبعضها البعض، وبالتالي يخلق حوافر على مزيد من الاستثمار الخاص عن طريق خلق وتشجيع الطلب .
- يؤثر الاستثمار العمومي إيجابيا على معدل الإنتاجية ، والذي يتمثل في زيادة مستوى المهارات الفنية والمعرفة التقنية لدى العاملين في القطاع العام ، والتي سرعان ما تنتقل إلى فئات أخرى من العمل وإلى الصناعات الأخرى في القطاع الخاص.
- يعزز الاستثمار العام من فرص النمو الاقتصادي في القطاع الخاص من خلال توفيره لمشروعات البنية الأساسية والتي يعجز القطاع الخاص عن القيام بها.

الفصل الثاني

دراسة تحليلية قياسية لأثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

عمدت الجزائر إلى وضع مخططات وتنفيذ برامج الإنفاق العام للرفع من الطاقات الإنتاجية في شكل استثمارات عمومية تشمل جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية من أجل إحداث تغيرات في الطلب الكلي للسلع والخدمات ، ومعرفة مدى تنافسية المال العام المنفق في مختلف المجالات الاستثمارية ودورها في رفع النمو الاقتصادي وزيادة وتيرة عجلة التنمية وهذا ما سنوضحه في هذا الفصل الذي تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث كما يلي :

المبحث الأول : واقع الاستثمار العمومي في الجزائر.

المبحث الثاني : تحليل تطور الاستثمار العمومي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الثالث : قياس أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الأول : واقع الاستثمار العمومي في الجزائر.

سنتطرق في هذا المبحث إلى واقع الاستثمار العمومي في الجزائر من خلال التطرق إلى الخصائص المرحلية والهيكلية للاقتصاد الجزائري في إطار عرض البرامج الاستثمارات العمومية وأهدافها وكذا أثرها على الأداء الاقتصادي.

المطلب الأول : الخصائص المرحلية والهيكلية للاقتصاد الجزائري في إطار برامج الاستثمارات العامة .

إن تحديد طبيعة الآثار الاقتصادية للبرامج الاستثمارية ومدى ارتباطها الأولى بالنظريات الاقتصادية ذات الصلة يتطلب معرفة الخصائص الظرفية المرحلية الاقتصادية وخصائص الهيكلية والبنيوية القطاعية وكذلك الخصائص المرتبطة بطبيعة السياسات والتحولات الانفتاحية.

أولا : الخصائص الظرفية المرحلية للاقتصاد الجزائري خلال فترة التحولات الليبرالية.

يتميز الاقتصاد الجزائري بمجموعة من الخصائص الظرفية المرحلية رغم أهميتها الإستراتجية سواء المتعلقة بالموارد والإمكانيات والموقع الجيو إستراتيجي أو تلك المتعلقة بالفوائض والاحتياجات المالية والفرص التنافسية المرتبطة بها وسوف نتعرض لها في النقاط التالية :[1]

1.الخصائص الظرفية المرحلية المرتبطة بالموارد الاقتصادية :

إن الاقتصاد الجزائري يتميز بقدراته التنافسية المرتبطة بحجم موارده الاقتصادية وثروته الطاقوية ولكن التطورات الاقتصادية المتسارعة تجعلها ظرفية ومرحلية لأن العالم يتجه لثروة صناعية ثالثة تقوم على استدامة الموارد وتطوير الطاقات المتجددة ، الأمر الذي يتطلب مراجعة جوهرية للبرامج الاستثمارية لتنمية الاستخدامات الأولية للطاقات غير المتجددة في المدى المتوسط المقدرة ب70 مليار دولار لعام 2016 ولصالح تطوير المنتجات الصناعية.

2.الخصائص الظرفية المرحلية المرتبطة بالمواقع الجيو إستراتيجي :

يساهم الموقع الجيو إستراتيجي للاقتصاد الجزائري في ترقية مكانته التنافسية سواء تعلق الأمر بقربة الأسواق الدينامكية أو بقدراته الإنتاجية ولقد أدت التطورات الاقتصادية الحديثة إلى تطوير القدرات التنافسية للاقتصاديات التي استخدمت سياستها الرشيدة للاستغلال المتاح من مواردها وإمكانياتها ولذلك تضاءلت أهمية بعض المواقع رغم أهميتها الإستراتجية وذلك لمحدودية مساهمتها في الاقتصاد الإنتاجي والحدي العالمي فنجد أن الاقتصاد الصيني أو الهندي أو بعض اقتصاديات بلدان شرق أسيا هو بالنسبة للاتحاد الأوروبي من اقتصاديات محيطية قريبة منه .

1 Jereny Rifin,la traisieme revoluton industrielle,Francaise,2012.

3.الخصائص الظرفية المرحلية المرتبطة بالفوائض والاحتياطات المالية وتحول الاقتصاد الجزائري :

من اقتصاد يعاني من أزمة نقص موارد إلى اقتصاد يعاني من أزمة فائض موارد ، لقد تطورت الاحتياطات المالية في الجزائر بسبب التطورات في السوق الطاقوية العالمية حقيقة والتحليل من مخاطر توظيفها في سندات الخزينة في البلدان التي تعاني من أزمة ديون سيادية,وتشير بعض المعطيات إلى أن 80%من تلك الاحتياجات موظفة في الخارج بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي .

ثانيا : الخصائص الهيكلية والبنية التحتية وقطاعية الاقتصاد الجزائري .

إن الاقتصاد الجزائري يعاني من إختلالات هيكلية وبنية مؤسسة غير تنافسية وتركيب قطاعي غير متوازن وغير متنوع يعتمد على قطاع طاقوي استخراجي ريعي يرتكز على الطاقات غير المتجددة يساهم بنسبة تزيد عن 37% من الناتج الداخلي والإجمالي حوالي 70%من العائدات الجنائية وأكثر من 98.4% من الصادرات ولا تساهم القطاعات الإنتاجية خارج المحروقات إلا بنسبة ضعيفة في الناتج الداخلي الإجمالي تزداد تناقصا فقد بلغت 4.3% بالنسبة للقطاع الصناعي [1]و8%بالنسبة للقطاع الزراعي في ظل ضعف معدلات الاندماج القطاعي والترابط بين الأنشطة والفروع ، إضافة إلى تطور الاقتصاد غير الرسمي الذي أضحى يشكل أكثر من 50%من الناتج الداخلي الخام .[2]

إذا أضفنا إلى ذلك ضعف البنية التحتية الأساسية في ظل منظومة مؤسسة غير كفؤ ، تعيق أحيانا الإصلاحات الجوهرية ، فإن توجيه حجم معتبر من الاستثمارات العامة يجب أن يراعي هذه الخصائص لتخفيض حدة الاختلالات الهيكلية.

ثالثا: الخصائص المتعلقة ببيئة الأعمال وحوافز الاستثمار وتكاليف القيام بأنشطة الأعمال ومستويات الفساد الاقتصادي .

إن الاقتصاد الجزائري يتميز بمحدودية مؤشرات تنافسية المتعلقة ببيئة الأعمال المناسبة وحوافز الاستثمار، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف القيام بأنشطة الأعمال وتطور آليات الفساد الاقتصادي .[3]

1.الخصائص المتعلقة ببيئة الأعمال وحوافز الاستثمار:

إن وضعية بيئة الأعمال وما يرتبط بها من حوافز ومناخ استثماري تعد من الاقتصاديات التي تعاني من بيئة أعمال غير ملائمة وغير تنافسية ومناخ استثماري غير مناسب بالمقارنة مع الدول المجاورة بل إن

[1] صندوق النقد الدولي ، **مشاورات المادة الرابعة لعام 2012 مع الجزائر** ، جانفي 2013،ص:6.

[2] Bank of Algeria ,**Bulletin Statistique trimestriel** ,N18,Juin 2012.

[3] المعهد العربي للتخطيط تقرير التنافسية العربية 2012،ص:69.

الجزائر قد رتبت في تقرير التنافسية العالمية والعربية في المراتب التي لا تتناسب مع ثرواتها ومواردها وإمكانياتها وحجم استثماراتها العمومية.

2. الخصائص المتعلقة بتكاليف القيام بأنشطة الأعمال وتطور آليات الفساد الاقتصادي :

يعاني الاقتصاد الجزائري من ارتفاع تكلفة القيام بأنشطة الأعمال وما يرتبط بها من إقامة المشروعات وتصفيتها وحماية المستثمرين وتسجيل الملكية والحصول على التمويل وسرعة تنفيذ اتفاقيات الشركة والعقود الخاصة ، بالإضافة إلى تطور الفساد الاقتصاد وأضحت معدلاته تعيق حركية الاستثمار وتوطين المؤسسات الخاصة الوطنية والأجنبية.

المطلب الثاني : أهداف برامج الاستثمار العمومي في الجزائر.

تعاني الجزائر كغيرها من الدول النامية العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية هذا ما جعلها تتبنى مجموعة البرامج الاستثمارية بهدف تحقيق التنمية الشاملة ، وتم تحديد أولوياتها والأهداف الرئيسية المراد تحقيقها من وراء كل برنامج ، بالإضافة إلى ضبط الفترات الزمنية والموارد المالية اللازمة لكل برنامج استثماري ، وقد تمثلت هذه البرامج أساسا في :

أولا : مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001- 2014.

إن عودة ارتفاع أسعار المحروقات ابتداءا من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أسهم بشكل كبير في إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال سياسة مالية تنموية ، عبر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما يسمى بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي ، بحيث ارتفعت نسبة الانتفاع العام من الناتج المحلي من 28.57%سنة 2000 إلى 34.29%سنة 2002 ، فمبلغ 525 مليار دج الذي تم اعتماده خارج ميزانية الدولة لتمويل هذا البرنامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في بعث النشاط الاقتصادي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية الكبرى.

لقد سعت الجزائر من خلال هذا البرنامج إلى تحقيق عدة أهداف تتمثل فيما يلي :[1]

- ✓ تعزيز المصلحة العامة في ميدان الري ، النقل والمنشآت ,تحسين المستوى المعيشي, التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية.
- ✓ دفع الأنشطة الاقتصادية عبر كافة التراب الوطني ، وعلى وجه الخصوص في المناطق الأكثر حرمانا.
- ✓ خلق مناصب شغل ، وتحسين القدرة الشرائية للمواطن الجزائري ، وفي إطار مكافحة الفقر يعمل البرنامج على التقليص من عدم التوازن الداخلي وما بين الجهات.

[1] برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004. موجود في شبكة الانترنت ،صفح يوم 09 افريل 2017.

ترتكز المخصصات المالية لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي على خمس قطاعات ممثلة في الجدول الموالي :

الجدول رقم 2 -1: التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي2001-2004.

القطاعات	المبالغ (مليار دج)	نسبة (%)
دعم الإصلاحات	45	8.6
دعم الإنتاج	65.3	12.4
التنمية المحلية	114	21.7
تدعيم الخدمات العامة وتحسين مستوى المعيشة	210.5	40.1
تطوير الموارد البشرية	90.2	17.2
المجموع	525	100

المصدر: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

ولقد خصصت أكبر مبالغ من هذا البرنامج لقطاع الخدمات العامة نظرا للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري في فترة التسعينات من تدهور في البنى التحتية ، إضافة إلى أهميتها الكبرى في دعم النشاط الاقتصادي ، كما اهتمت الدولة بمجال التنمية المحلية نظرا لأهميتها الكبرى في تحسين الظروف الاجتماعية وتدعيم سبل التنمية الاقتصادية.

ثانيا : البرامج التكميلية لدعم النمو2005-2009.

ركزت الدولة على مواصلة مجهود إنعاش النمو في جميع القطاعات خصوصا مع استمرار تحسن الوضعية المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف الذي سببته أسعار النفط المرتفعة منذ بداية الألفية الثالثة .

اعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقة في تاريخ الاقتصاد الجزائري ، وذلك من حيث القيمة المرتفعة والتي بلغت ما يقارب 4202.7 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار، وقد كان يهدف بالخصوص إلى :[1]

- ✓ تحسين مناخ الاستثمار وسهر الحكومة على جلب المستثمرين الأجانب في إطار الشركة.

[1] برنامج دعم النمو 2005-2009 ، شبكة الانترنت ، صفح يوم 09 افريل 2017.

✓ مكافحة الاقتصاد غير الرسمي من خلال سهر الحكومة على دعم مكافحته ، حيث أصبح مصدر ريع يعرقل تطوير الاستثمار ويعرض المؤسسات العمومية والخاصة التي تعمل في ظل احترام القوانين إلى خطر.

✓ النهوض بتنمية مستمرة ومنصفة عبر أنحاء الوطن: من خلال تثمين الثروات الوطنية وتطويرها بدءا ب :

- قطاع المحروقات والمناجم : من خلال معداته وأدواته الإنتاجية ، والعمل على إيصال الغاز والطاقات المتجددة عبر مساحات هامة من الوطن.
- الفلاحة : من خلال التشريعات التي تعمل على تهيئة الظروف الملائمة التي تخدم هذا القطاع الاستراتيجي ، من أجل ترقية صادرات الفلاحية واستحداث مناصب شغل في هذا القطاع.
- ميدان السياحة والصناعة التقليدية والصيد البحري : من خلال تثمين المنشآت الأساسية العمومية للفندقة وتشجيع الاستثمار فيها ، بالإضافة إلى ترقية وتأطير وكالات الأسفار وتشجيع الاستثمار أيضا في مجال الصيد البحري.
- الاتصالات والتكنولوجيات الجديدة : من خلال صياغة الإطار القانوني لتطوير التجارة الالكترونية والشروع في فتح رأس مال شركة "اتصالات الجزائر" لشريك استراتجي لتحسين مردوديتها ، بالإضافة إلى عصرنة البريد وإدخال الإعلام الآلي لتقديم أحسن الخدمات.
- الإصلاح في مجال التنمية البشرية : أولا من خلال تعبئة الجهود لضمان الحق في الخدمات الصحية وإصلاح المنظومة الصحية ، وثانيا تعهد الدولة بتسليم مليون سكن جديد خلال فترة هذا البرنامج.
- سياسة تهيئة الإقليم : من خلال محو الفوارق الاجتماعية والجهوية ، وتحقيق توازن وانسجام بين المناطق والقضاء على اللامساواة المتفاقمة.

لقد تم تقسيم المخصصات المالية لهذا البرنامج في خمس محاور رئيسية تتمثل فيما يلي :

الجدول رقم 2-2 : مضمون البرامج التكميلية لدعم النمو 2005-2009 .

القطاعات	المبالغ(مليار دج)	النسب %
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير تكنولوجيات الاتصال	50	1.1
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
المجموع	4202.7	100

المصدر:البرنامج التكميلي لدعم النمو ، بوابة الوزير الأول ، ص :2.

لقد تم التركيز في هذا البرنامج على محورين رئيسيين ، يتمثل المحور الأول في تحسين ظروف المعيشة وذلك من خلال توفير السكن ، تدعيم قطاع التربية الوطنية ، التعليم العالي والتكوين المهني ، تأهيل المرافق الصحية الرياضية والثقافة ، أما المحور الثاني فيتعلق بتطوير المنشآت الأساسية المتمثلة في قطاع النقل الأشغال العمومية وتهيئة الإقليم وذلك لأنها تمثل دعما وحافزا قويا للاستثمار والتنمية الاقتصادية.

ثالثا : المخطط الخماسي للتنمية 2010-2010.

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في البرنامجين السابقين ، حيث خصصت الجزائر لهذا البرنامج غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن والمقدر بحوالي 286 مليار دولار والذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لقد استهدفت الجزائر من خلال هذا البرنامج تحقيق ما يلي :[1]

- ✓ استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 7900 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.
- ✓ إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار.

لقد تم تقسيم المخصصات المالية لهذا البرنامج وفق خمس مجالات كما يلي :

الجدول رقم 2-3 : مضمون مخطط الخماسي للتنمية 2010-2014.

القطاعات	المبالغ (مليار دج)
التنمية البشرية	9386.6
الخدمة العمومية	379
المنشآت القاعدية	6447
الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية	895
البحث العلمي وتكنولوجيا الإعلام الاتصال	250

المصدر: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.

خصص هذا البرنامج حاولي 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية وما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمات العمومية ، كم ركز على ضرورة دعم التنمية الفلاحية والريفية وترقية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ، كما خصصت 350 مليار دج لمراجعة الإدماج

[1] برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 ، شبكة الانترنت ، صفح يوم 09افريل 2017.

المهني لخرجي الجامعات ومراكز التكوين المهني و250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي.

المطلب الثالث : أثر الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصاد الكلي في الجزائر.

يستند تقييم الأداء الاقتصادي على مجموعة المؤشرات التي تعكس تلك الأوضاع الاقتصادية والمالية في فترة زمنية معينة جراء إعتماد لسياسات وخطط وبرامج اقتصادية ، والتي تتميز بانخفاض عجز الميزانية وتدني معدل التضخم (توازن داخلي) وانخفاض العجز في ميزان الحساب الجاري وفي المديونية الخارجية (توازن خارجي) وبالتالي فإن المؤشرات الأساسية لتقييم الأداء الاقتصادي هي :[1]

– مؤشر النمو الاقتصادي – مؤشر التضخم– مؤشر المديونية الخارجية.

لقد ساهمت برامج الاستثمارات العامة في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية من بينها الانخفاض الملحوظ لمعدلات البطالة حيث بلغت نسبة 9.66% سنة 2012 بعد أن كانت تقدر ب 27.3% سنة 2001 وهذا راجع إلى مساهمة بعض القطاعات خاصة البناء و الأشغال العمومية في إمتصاص عدد كبير من اليد العاملة ، أما عن معدلات التضخم فقد تميزت بارتفاع ملحوظ خلال الفترة (2005 – 2009) لتنخفض بعدها ثم تعود إلى الارتفاع من جديد سنة 2012 لتبلغ 8.4 % (لم تشهد ارتفاعا من هذا النوع منذ سنة 1996) ، يفسر هذا الارتفاع بسياسة الإنفاق التوسعية التي أنتجتها الدولة في إطار هذه البرامج .

شهد معدل النمو الاقتصادي تذبذبا واضحا خلال الفترة (2001 –2012) ، حيث يتراوح مابين 2% كأدنى مستوى له سنة 2006 و6.8% كأعلى مستوى له سنة 2003 ، ويعود سبب هذا التذبذب إلى النمو غير مستقر للقيمة المضافة لقطاع المحروقات ، وبدرجة أقل لقطاعي الفلاحة والصناعة .

من جهة أخرى فإن نسبة النمو الأعلى خلال هذه الفترة والمسجلة سنة 2003 تفسر أيضا بالارتفاع الملحوظ لمعدل نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات (أعلى نسبة نمو أثناء هذه الفترة هو 8.1 %) إضافة لقطاع الفلاحة الذي سجل هو الآخر أعلى نسبة نمو له خلال هذه الفترة والمقدرة ب17% إن معدلات النمو المحققة تعتبر متواضعة مقارنة مع قيمة الاستثمارات التي يتم رصدها خلال هذه السنوات فالجزائر أنفقت مبالغ ضخمة لتجني بعدها نموا سنويا أقل من 5 % لا يختلف كثيرا عن ذلك المحققة في فترة التسعينات وبعيدا عنى معدل 6 أو 7%المتوقع (قبل تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي). [2]

[1] عماري عمار، محمادي وليد، "**أثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر**" ، الملتقى الدولي تقييم آثار البرامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014 ، جامعة سطيف 11–12 مارس 2013، ص: 10.

[2] عثماني أنيسة ، بوحصان لامية ، **مرجع سبق ذكره** ، ص:11.

المبحث الثاني : تحليل تطور الاستثمار العمومي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

سنحاول في هذا المبحث تحليل العلاقة بين الاستثمار العمومي والنمو الاقتصادي من خلال استعراضه في ثلاث مطالب حيث تطرقنا في المطلب الأول إلى تحليل تطور نفقات التجهيز الموجه نحو الاستثمار العمومي والمطلب الثاني بعنوان تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر والمطلب الثالث تطرقنا فيه إلى تحليل العلاقة بين الاستثمار العمومي والنمو الاقتصادي.

المطلب الأول : تحليل تطور نفقات التجهيز(الاستثمار العمومي) في الجزائر.

سنتطرق في هذا المطلب تحليل التطور الإجمالي لنفقات التجهيز خلال الفترة (1990-2016) حيث تمثل نفقات التجهيز نسبة 43.5% من إجمالي النفقات العامة بحيث تمثل هذه النسبة الموجه نحو الاستثمار العمومي ، كما سنتطرق إلى توزيع هذه النسبة على مختلف القطاعات.

أولا: تحليل التطور الإجمالي لنفقات التجهيز(الاستثمار العمومي).

ضمن هذه النقطة سيتم استعراض تطور الحجم نفقات التجهيز خلال الفترة 1990-2016.

الشكل رقم 2-1: تطور حجم نفقات التجهيز خلال الفترة 1990-2016.

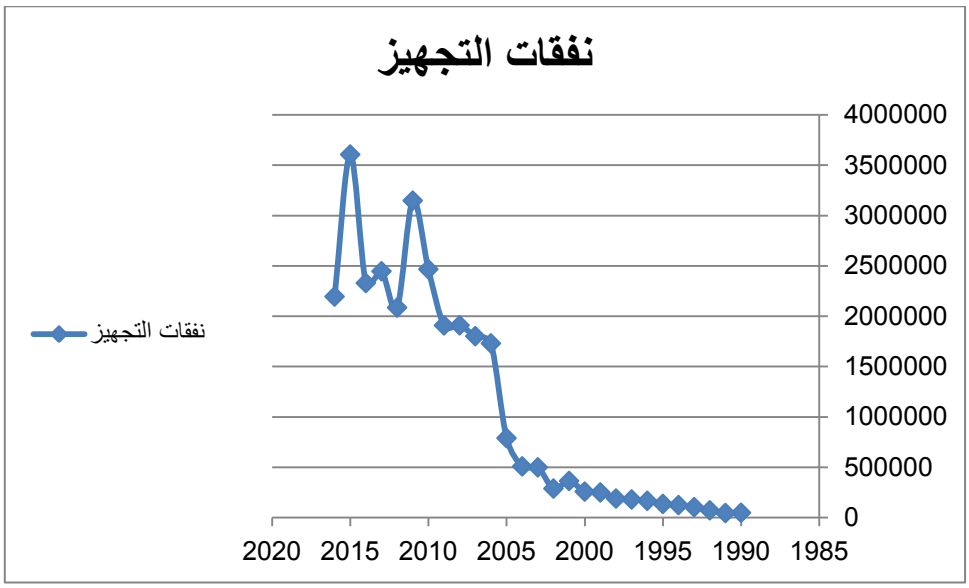

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمدا على معطيات الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية من 1990-2016.

نلاحظ من خلال المنحنى أن النفقات التجهيز حافظت على نفس الحجم تقريبا خلال سنوات التسعينات بحيث انتقلت من 124000 مليار دج سنة 1994 إلى 249584 مليار دج سنة 1999 نتيجة لسياسات التي تبنتها الدولة كما عرفت أيضا تخليها على بعض المشاريع الكبرى لتأثرها بالمديونية الخارجية وتقلبات أسعار البترول ولكن ارتفاع احتياطي خلال فترة تسعينات سمح لدولة بتبني برامج الاستثمار العمومي حيث

عرفت نفقات مخصصة له 363700 مليار دج سنة2001 إلى غاية 2013 حيث وصلت إلى 2446598 مليار دج فخلال هذه الفترة سعت الدولة إلى تحسين مستوى المعيشة وخلق مناصب شغل وتحسين القدرة الشرائية ومكافحة الفقر التي تجسده في المشاريع متعلقة بالبني التحتية والمشاريع الكبرى ، لتحقق من سنة 2015 إلى غاية 2016 انخفاض حجم نفقات ب 2195199 مليار دج وهذا يرجع لدخول الجزائر في أزمة المالية نتيجة إنخفاض أسعار البترول مع علم أن اقتصاد الجزائر اقتصاد ريعي يعتمد على قطاع المحروقات في تمويل مشاريع الدولة.

ثانيا: توزيع نفقات التجهيز(الاستثمار العمومي) حسب القطاعات.

سيتم التعرض الآن إلى توزيع نفقات التجهيز الموجهة حسب القطاعات أي نسبة كل قطاع من إجمالي نفقات التجهيز وهذا خلال الفترة 1990-2015 وتحليلها.

الشكل رقم 2-2 : توزيع نفقات التجهيز(الاستثمار العمومي) حسب القطاعات.

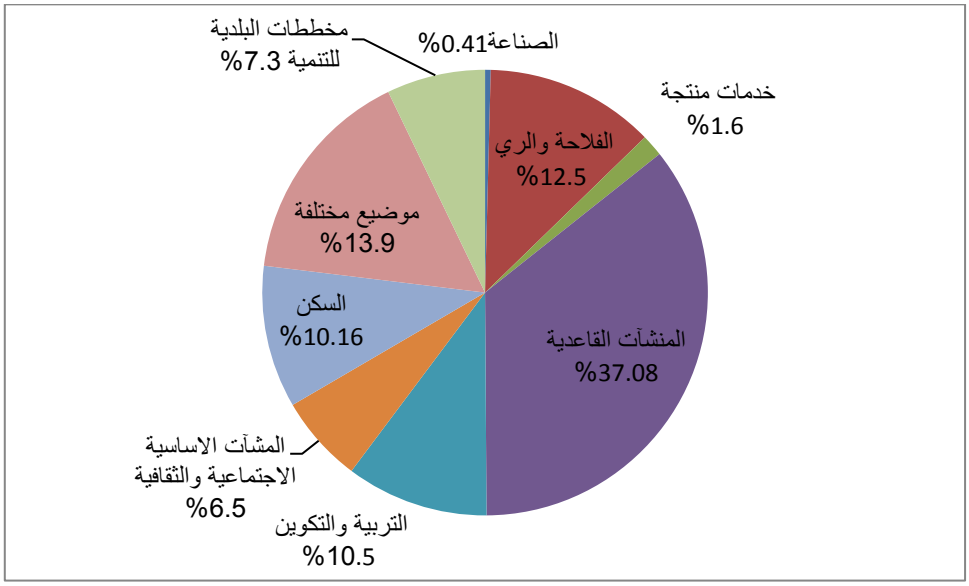

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية من 1990-2016.

من الملاحظ أن الإنفاق العام على المنشآت القاعدية يحتل الصادرة في نفقات التجهيز إذ بلغ متوسط نسبة الإنفاق على هذا القطاع من إجمالي نفقات التجهيز خلال الفترة 1990-2015 بنسبة 37.08% كما يحقق القطاع المواضيع المختلفة نسبة متوسطة تقدر ب 13.9% ، ومن الملاحظ أيضا أن نسبة النفقات المخصصة لكل من قطاع الفلاحة والري والسكن نسب متوسطة قدرها على الترتيب 12.5 % و10.16 %

ليأتي بعد ذلك ما أنفق على قطاع التربية والتكوين حيث رصدت نسبة ب 10.5 % من نفقات التجهيز إضافة إلى ما استهلكته على المخططات البلدية للتنمية وكذا المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية فكانت النسب المتوسطة لها من إجمالي نفقات التجهيز وعلى الترتيب قدرت ب 7.3 %و6.5 % كما يمكن وصف

الحصة المخصصة لكل من قطاع الخدمات المنتجة وقطاع الصناعة بالزهيدة حيث بلغت النسب المتوسطة لكل منهما بحيث تقدر على ترتيب ب 1.6%و0.41%.

المطلب الثاني : تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر.

بهدف عرض النمو العام وكذلك نمو أهم القطاعات الاقتصادية خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1990-2015 سيتم تقسيمها إلي فترات كما يلي :

أولا. الفترة 1990-1999 : تتلخص معدلات النمو القطاعية والنمو العام في الجدول التالي :

الجدول رقم 2-4 : معدل النمو العام ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة 1990-1999.

الوحدة: نسبة مئوية

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
النمو العام	0.8	-1.2	1.6	-2.2	0.2	3.8	4.4	1.1	5.1	3.2
الفلاحة	-6.2	-15	2	-4.4	-5	15	24	-14	11	2.7
الصناعة خارج المحروقات	3.5	-0.7	-5.6	-1.3	-2	-1.4	- 9	-4	8.4	1.6
البناء والأشغال العمومية	-3.1	-7.9	0.4	-4	0.9	2.4	4.5	2.5	2.4	1.4
الخدمات	2.7	-0.5	3.1	-0.4	2.3	2.4	6	5.4	7.9	5.7
المحروقات	4.1	0.9	1.1	-0.8	-0.4	4.4	3.6	6	4	6.1

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماد على تقرير البنك الجزائر1990-1999.

شهد النمو في بداية هذه الفترة معدلات ضعيفة حيث قدرت نسبته 0.2% سنة 1994 ، ويرجع هذا الضعف نتيجة للأزمة السياسية وتراجع أسعار البترول ، وهذا بدوره انعكس على القطاعات الاقتصادية ، كما يرجع الضعف في قطاع الفلاحة إلي الظروف المناخية والسياسة وأيضا سواء الأوضاع الأمنية التي كان لها تأثير سلبي على قطاع الصناعة ، و لكن لجوء الجزائر إلى التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي أدى إلى تحسن الفترة من1995-1999، حيث سجل أعلى نسبة نمو سنة 1998 قدره ب5.1% ، كما سجل القطاع الفلاحي خلال فترة 1997 و1999 فترة استثنائية ومن خلال هذه الفترة يمكن القول أن قطاع الفلاحة حقق معدلات نمو عالية خلال هذه الفترة مما يدل على مكانته في اقتصاد الجزائر ومدى مساهمته في خلق القيمة المضافة التي تحسن معدلات النمو العام ، وعلى الرغم من انتعاش معدلات النمو خلال هذه

الفترة إلا أنها تبقى غير كافية لاعتمادها على قطاع المحروقات حيث بلغ متوسط معدل نمو هذا القطاع 4.71% في حين مازال قطاع الصناعة يعاني من تدهور نتيجة تراجع الدولة عن الاستثمار في الصناعات الثقيلة ، حيث دفعتها هذه الأخيرة إلى العجز المالي ثم الاقتراض ، كما شهدت كذلك جل فروع الصناعة الأخرى تراجعا كبيرا ما عدا فرعي الصناعة الغذائية والبلاستيك الذي يرجع الفضل لهما في تسجيل معدل نمو قدر ب 8.4% بالقطاع سنة 1998 ، كما عرف كذلك قطاع البناء والأشغال العمومية معدلات نمو ايجابية لكنهما متوسطة لتراجع حجم الاستثمار العمومي و الخاص فيها، في حين تحسنت معدلات نمو قطاع الخدمات لبطئ انفتاحه على السوق الدولية حيث بلغ معدل النمو بهذا القطاع سنة 1998 ما يقارب 8% وهذا ما يؤكد على جلب القيمة المضافة في هذا القطاع.

ثانيا : الفترة من2000-2009: تتلخص معدلات النمو القطاعية ومعدل النمو العام في الجدول التالي :

الجدول رقم 2-5 : معدل النمو العام ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة 2000-2009.

الوحدة: نسبة مئوية %

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النمو العام	2.2	2.7	4.6	6.9	5.2	5.1	2	3	2.4	2.1
الفلاحة	-5	13.5	-1.3	19.7	3.2	1.9	4.9	5	5.3	6.2
الصناعة خارج المحروقات	1.3	5	5.2	5.9	6.2	-4.5	-2.2	-3.9	1.9	3.5
البناء والأشغال العمومية	5.1	3.8	5.3	4.2	7.7	7.1	11.6	9.8	9.8	10.2
الخدمات	5.1	3.8	5.3	4.2	7.7	6	6.5	6.8	7.8	6.7
المحروقات	4.9	-1.6	3.7	8.8	3.3	5.8	-2.5	-0.9	-2.3	-1.9

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماد على تقرير البنك الجزائر من 2000-2009.

عرفت هذه الفترة تحسنا في معدلات النمو العام من 2000 إلى غاية 2007 حيث عرفت تراجعا وتزامنا مع تداعيات الأزمة المالية وتأثيرها في الطلب على البترول حيث انخفضت أسعاره و بالتالي سجل قطاع المحروقات معدلات سلبية ، في حين سجلت القطاعات خارج المحروقات تحسنا ملحوظا خاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية حيث بلغ متوسط النمو به 9.57% ، و موصلة الدولة جهودها في تنفيذ برنامجها التي تقتضي بتدعيم البنى التحتية لتحقيق التنمية الشاملة كطرقات والري ، كما عرف قطاع الخدمات ارتفاعا إذ فاق متوسط معدل نموه 6.73% ، وأيضا شهد قطاع الفلاحة ارتفاعا في مردوديته خلال الفترة 2000-2006 ليتراجع خلال 2008 نتيجة لعامل الجفاف و لكن سرعان ما سجل سنة 2009 ارتفاعا بنسبة 10.2% ، ومع كل هذه المعدلات المتميزة في أغلبية القطاعات يبقى قطاع الصناعة لا يحقق المتوقع منه ويبقى معدل نموه غير كافي مقارنة بالآليات والتحفيزات التي طبقت قصد دعم إنتاجية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.

ثالثا.الفترة من2010-2016 : يمكن إجمالي معدلات النمو القطاعية ومعدل النمو العام في الجدول التالي:

الجدول رقم 2-6 : معدل النمو العام ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة 2010-2016.

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
النمو العام	3.6	2.8	3.3	2.8	3.4	3.8	3.6
الفلاحة	6	8.5	6.8	9.3	2.5	6.4	4.8
الصناعة خارج المحروقات	0.9	2.2	4.3	4.1	3.8	4.3	4.5
البناء والأشغال العمومية	6.6	5.9	7.3	6.6	2	1.9	1.2
الخدمات	6.9	7.1	6.2	7.8	8.1	5.3	3.4
المحروقات	-2.6	-3.2	-3.4	- 5.5	-5.1	-4.3	-3

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات بنك الجزائر من 2010-2015 وبنك الدولي سنة 2016.

عرف النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة تذبذبا في مستواه العام حيث بلغ سنة 2010 بنسبة تقدر ب3.6% ليعود سنة 2016 ليحقق نفس النسبة ، مما أدى إلى تطور ونمو بعض القطاعات مثل الفلاحة التي حققت أعلى نسبة للنمو حيث وصلت إلى 13% سنة 2013 ليحقق إنخفاض في معدلاته قدر ب 4.8% سنة 2016 ، كما حقق كل من قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات تدهورا ملحوظ في معدلات النمو ، وباقي قطاع المحروقات يحقق تراجعا في وتيرة النمو وذلك بسبب إنخفاض أسعار البترول وأثر الأزمة المالية لسنة 2008 وانعكاساتها على الطلب العالمي للمحروقات ، وحقق قطاع الصناعة خارج قطاع المحروقات تحسنا بعد ما سجل 0.9% في 2010 ليحقق نسبة زيادة تصل إلى 3.6% سنة 2016 إذ وصل معدل النمو إلى أعلى مستوى له ب 4.5% وهذا راجع إلى دعم قطاعات خارج محروقات وبرامج الدولة لدعم تشغيل الشباب حيث وصلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى 935000 مؤسسة (يقل عدد عمالها على 250 أجير) ، في ارتفاع بنسبة 9% مكون من أشخاص معنويين (57.5%) ، إذ بلغ صافي مناصب الشغل المنشأة تقريبا 82500 منصبا . سمح هذا التوسع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يتميز بهيمنة مؤسسات الخدمات (51.1% من صافي خلق مناصب الشغل) . كما تعزز النشاط الاقتصادي سنة 2015 بوتيرة نمو عالية وصل إلى 3.8% .بالرغم من كونها تفوق تلك المسجلة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) (2.3%) ، فإن هذه الوتيرة تبقى تقل عن تلك المسجلة في الدول الناشئة والمقدرة ب 4.0% .

ومن جهة أخرى فقد وصل النمو خارج قطاع المحروقات إلى 0.7% نقطة مئوية ليبلغ 5.0% بعدما فقد نقطة مئوية في 2014 بالغا 5.7% .

المطلب الثالث : تحليل العلاقة بين الاستثمار العمومي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

وفي هذا المطلب سيتم تحديد العلاقة بين الاستثمار العمومي والنمو الاقتصادي من خلال تحليل كل من معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات تطور الاستثمار العمومي خلال الفترة الممتدة ما بين 1990-2016 والموضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم 2-7: يبين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات الاستثمار العمومي خلال الفترة 1990-2016.

الوحدة: النسبة المئوية %

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل النمو الاقتصادي	0,8	-1,2	1,6	-2,2	0,2	3,8	4,4	1,1	5,1	3.2
معدل تطور الاستثمار العمومي		-0,057	0.59	0.44	0.19	0.09	0.22	0.07	0.05	0.32
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو الاقتصادي	2.2	2.7	4.6	6.9	5.2	5.1	2	3	2.4	2.4
معدل تطور الاستثمار العمومي	0.03	0.4	-0,2	0.73	0.018	0.55	1.19	0.04	0.05	-0,00018
	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016			
معدل نمو الاقتصادي	3.6	2.8	3.3	2.8	4.1	2.9	3.4			
معدل تطور الاستثمار العمومي	0.29	0.27	-0,33	0.17	-0,04	0.54	-0,39			

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجريدة الرسمية وتقرير بنك الجزائر.

ويمكن توضيح العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمار العمومي من خلال هذا الشكل:

الشكل رقم 2-3 : يبين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات تطور الاستثمار العمومي خلال الفترة 1990-2016.

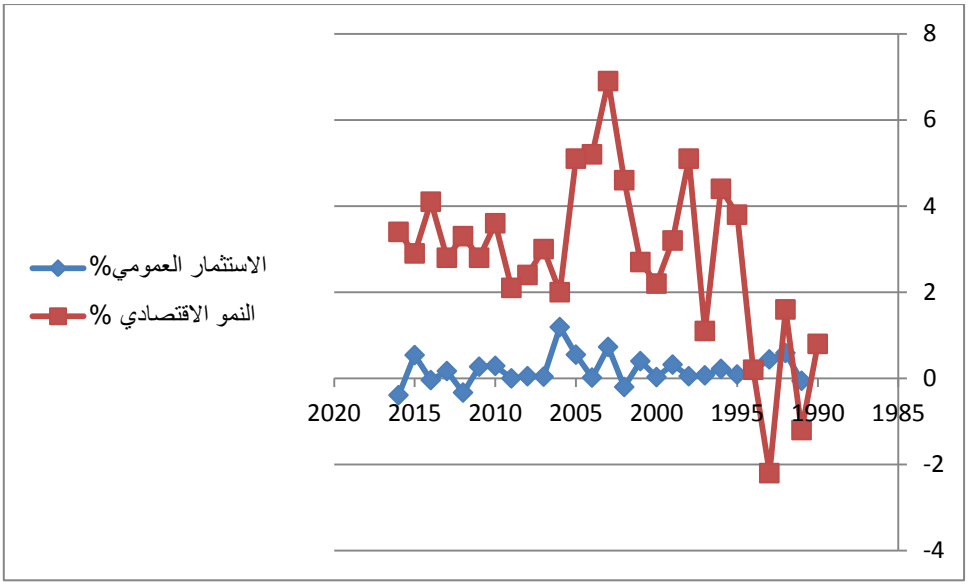

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمدا على معطيات الجريدة الرسمية وتقرير بنك الجزائر.

من خلال المنحنى السابق نجد في سنة 1991 هناك ارتباط بين معدل النمو ومعدل تطور الاستثمار العمومي على التوالي 1.2- ،0.057- وهذا راجع للأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر ، وصلت هذه المعدلات في التذبذب وعدم ارتباط بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات الاستثمار العمومي إلى غاية 1998 أين حقق النمو الاقتصادي نسبة عالية قدرت ب5.1% مقارنة مع معدل تطور الاستثمار العمومي بقيا يعاني من ضعف حيث سجل خلال هذه السنة نسبة قدرت ب0.05% ، و في حين يرجع ارتفاع معدل النمو خلال هذه الفترة إلى انتعاش أسعار البترول مما جعل الجزائر تتبنى مشاريع استثمارية كبرى بغية دعم الإنعاش الاقتصادي حيث سجل كل من النمو الاقتصادي أعلى نسبة له خلال عام 2003 قدرت ب 6.9% وما قابلها أيضا ارتفاع في معدل تطور الاستثمار العمومي بنسبة قدرت ب0.73% .

ومن الملاحظ من خلال الجدول والمنحنى الذي يوضح العلاقة بين كل من الاستثمار العمومي والنمو الاقتصادي وتذبذب في معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات الاستثمار العمومي ، ومن خلال الدارسة التحليلية يمكن القول أنه لا توجد علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والاستثمار العمومي في الجزائر وهذا يرجع إلى عوامل أخرى تؤثر في النمو الاقتصادي مثل التضخم ، سعر الصرف ومعدل الفائدة ، والاستثمار الأجنبي وغيرها من المؤشرات ، كما أن تأثير الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر ضئيل جد .

المبحث الثالث : قياس اثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

سنعتمد في هذه الدراسة التحليلية و القياسية لمعرفة الأثر لحجم الاستثمارات العمومية في الجزائر على معدلات النمو الاقتصادي من خلال إيجاد علاقة انحدارية متعددة بين المتغيرات المستقلة والتي عددها 10 متغيرات والمتغير التابع وهو حجم الناتج الداخلي الخام ، وسنتطرق في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب أولا إلى التعريف بالانحدار المتعدد وأدوات القياس ، ثم إلى تحليل العلاقة الانحدارية ، وأخيرا تحليل مشكلة التعدد الخطي

المطلب الأول : منهجية الدراسة القياسية وأدواتها

وفي هذا المطلب سوف نعرف بأسلوب الدراسة المعتمد وذلك بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss (21) وذلك كما يلي :

أولا .الانحدار الخطي المتعدد *Multiple Linear Regression*

إن الأساليب الإحصائية المتقدمة والتي تضمن دقة الإستدلال من أجل تحسين نتائج البحث عن طريق الاستخدام الأمثل للبيانات في إيجاد علاقات سببية بين الظواهر و موضوع البحث .

والانحدار الخطي المتعدد هو عبارة عن إيجاد معادلة رياضية تعبر عن العلاقة بين متغيرين وتستعمل لتقدير قيم سابقة ولتنبؤ بقيم مستقبلية ، وهو عبارة أيضاً عن انحدار للمتغير التابع **(Y)** على العديد من المتغيرات المستقلة X_K... , X_2 , X_1 لذا فهو يستخدم في التنبؤ بتغيرات المتغير التابع الذي يؤثر فيه عدة متغيرات مستقلة أي تعتمد فكرته على العلاقات الدلالية التي تستخدم بما يعرف بشكل التشتت أو الانتشار فبإمكاننا التنبؤ بالمستوى الرقمي في فعالية رمي المطرقة على سبيل المثال اعتماداً على دراسة حالات أخرى كالعمر الزمني والعمر التدريبي والمهارة والمواصفات الجسمية وغيرها .

إن الانحدار الخطي المتعدد ليس مجرد أسلوب واحد وإنما مجموعة من الأساليب التي يمكن استخدامها لمعرفة العلاقة بين متغير التابع المستمر وعدد من المتغيرات المستقلة التي عادةً ما تكون مستمرة والمعادلة الخطية في الانحدار الخطي المتعدد هي :

$$Y = a + b1X1 + b2X2 + \ldots\ldots\ldots + e$$

حيث أن **Y** = المتغير التابع

a = قيمة ثابتة ***Constant*** أو ***Intercept***

b1 = ميل ألإنحدار ***y*** على المتغير المستقل الأول

b2 = ميل ألإنحدار ***y*** على المتغير المستقل الثاني

X1 = المتغير المستقل الأول

X2 = المتغير المستقل الثاني

ويمكن استخدام الإنحدار الخطي المتعدد في حالة توفر الشروط التالية :

1. أن تكون العلاقة خطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .
2. أن تكون البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع .
3. يجب أن تكون قيم المتغير التابع من المستوى الترتيبي على الأقل .

بعد الحصول على نتائج معادلة الانحدار يجب علينا أن نبين هل أن هذه المعاملات مقبولة من الناحية الإحصائية أي معنوية إحصائيا مع التنويه بأن المعنوية تكون لكل معامل على حدة .

ولكي نحكم على معنوية معاملات الانحدار نستعين باختبار ***T*** ومستوى الاحتمالية المقابل له وبالطبع فإن برنامج ***SPSS*** سيقوم تلقائياً باستخراج اختبار ***T*** ومستوى الاحتمالية المقابل له .

ثانيا . دراسة صلاحية النموذج :

لمعرفة صلاحية النموذج ودوره في التنبؤ سيتم الحصول على إحصائيات تستخدم لمعرفة المعنوية الإجمالية للنموذج ومنها (***R***) ، (R^2) ، ***R2 المصحح***

فالأول ***R*** هو معامل الارتباط البسيط والذي يقيس قوة العلاقة بين متغيرين أو أكثر ، أما R^2 فهو يسمى بمعامل التحديد والذي يستخدم لمعرفة القوة التفسيرية للنموذج المقدر (المعادلة المقدرة) في حالة الانحدار الخطي البسيط (متغير مستقل واحد مع متغير معتمد واحد) ، أما R^2 المصحح فهو يستخدم لتفسير القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد (لأنه يأخذ بعين الاعتبار عدد المتغيرات المستقلة ولذلك يسمى بالمصحح لأنه بالأصل مشتق من R^2) .

كما نستخدم أيضاً إحصائية ***F*** للحكم على معنوية النموذج المقدر ككل عند مستوى معنوية معينة .

ثالثا . طرق تطبيق الانحدار الخطي *Method* :

هنالك خمسة خيارات أمام المستطيل المعنون ***Method*** في النافذة المعروضة في الفقرة (رابعاً) حيث يمكن اختيار أحدها وفقاً لمتطلبات العمل وكما يلي :

1. **Enter** : هذه الطريقة تم استخدامها في المثال السابق وهي تستعمل عند اختيار إدخال كافة المتغيرات المستقلة مرة واحدة .

2. **Stepwise** : وهنا يتم إدخال المتغيرات المستقلة إلى المعادلة الخطية على خطوات ، ويتم اختيار متغيرين في الخطوة الأولى لإدخالهم إلى المعادلة ثم نقوم باختيار المتغيرين وإقرار إمكانية استبعادهما وحذفهما من المعادلة ، وفي كل خطوة ندخل متغيرين إثنين ويتم إتباع نفس الإجراءات .
3. **Remove** : يتم إدخال المتغيرات إلى المعادلة الخطية مرة واحدة حيث يتم حذف المتغيرات التي لا يمكن إرتباطها
4. المستقلة التي لها دلالة إحصائية .
5. **Forward** : عكس الطريقة السابقة ذا دلالة إحصائية مرة واحدة .
6. **Backward** : يتم السير إلى الخلف بحيث تدخل المتغيرات جميعها مرة واحدة إلى المعادلة الخطية ثم يحذف المتغير المستقل الذي يكون لديه أدنى إرتباط جزئي مع المتغير التابع وهكذا حتى يبقى في المعادلة فقط المتغيرات حيث ندخل أولاً المتغير الثابت وفي كل خطوة يتم إضافة المتغير الذي لديه إرتباط أعلى مع المتغير التابع وهكذا حتى نصل إلى الحد الذي لا تأتي عنه أي زيادة في معامل الإرتباط .

وفي دراستنا سوف نعتمد على طريقة **Backward**

المطلب الثاني : نتائج الدراسة القياسية.

قمنا في هذه الدراسة بإدخال كل المتغيرات المستقلة وعددها 09 وهي المتغيرات التي تمثل الاستثمارات العمومية واعتمدنا في جلب الإحصائيات على ميزانيات الدولة وخصوصا من ميزانية التجهيز وكذلك بعض المراجع الأخرى وذلك ابتداء من سنة 1990 إلى غاية 2016 ، وأما المتغير التابع فهو الناتج الداخلي الخام والذي يمثل النمو الاقتصادي كون معدل النمو يحسب من التغير في قيمة الناتج الداخلي الخام.

أولا . العلاقة الانحدارية باستخدام طريقة المربعات الصغرى :

يأخذ النموذج الخطي العام الصيغة التالية :

$$Y=B_0+B_1X_1+B_2X_2.....+B_KX_K+e$$

حيث كانت المتغيرات المستقلة كما يلي :

B_0: الحد الثابت .

$B_1+B_2.....+B_K$ معاملات الانحدار الخزينة .

e: الحد العشوائي .

أما المتغيرات كانت حسب الجدول التالي :

X_1 : الصناعة .

X_2:الفلاحة والري .

X_3: الخدمات المنتجة .

X_4: المنشآت الأساسية الاقتصادية .

X_5: التربية والتكوين .

X_6: منشآت أساسية اجتماعية والثقافية .

X_7: السكن .

X_8: مواضيع مختلفة .

X_9: مخططات البلدية للتنمية .

وكانت المعطيات كما هي مبينة في الملحق رقم 1.

من خلال مخرجات spss تظهر لنا النتائج التالية :

الجدول رقم 2-8: معاملات الانحدار.

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1555.190	490.325		3.172	.006
	الصناعة	.159	.065	.322	2.467	.025
	الفلاحة والري	.022	.012	.476	1.895	.075
	الخدمات المنتجة	.051	.061	.143	.843	.411
	المنشآت الأساسية الاقتصادية	-.001-	.003	-.120-	-.536-	.599
	التربية والتكوين	-.025-	.015	-.506-	-1.586-	.131
	المنشات الأساسية الاجتماعية والثقافية	.025	.018	.377	1.399	.180
	السكن	-.001-	.008	-.026-	-.155-	.879
	مواضيع مختلفة	.019	.005	.700	3.618	.002
	مخططات البلدية للتنمية	-.004-	.008	-.082-	-.461-	.651

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS .

Model	R	R Square	Adjusted R Square
1	.976	.953	.929

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS .

$$Y=1555.90+0.159\ X_1+0.022\ X_2+0.051\ X_3-0.001\ X_4-0.025\ X_5+0.025\ X_6-0.001\ X_7+0.019\ X_8-0.004\ X_9$$

إن معلمة المتغير X_1 تشير إلى زيادة نسبة الصناعة بمقدر 1% من إجمالي القطاع يؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام ب15.9% بافتراض ثبات باقي المتغيرات وبنفس الملاحظة بالنسبة للعلاقة بينهما تؤدي الزيادة 1%من إجمالي القطاع فلاحة بزيادة تقدر 2.2% في الناتج الداخلي الخام ، وزيادة 1% في المنتجات المختلفة تؤدي إلى زيادة ب5.1 % في الناتج و إن المنشآت الأساسية الاقتصادية كلما زادت ب1% تراجع الناتج الخام ب0.1 % ونفس الملاحظة نسجلها بالنسبة لقطاع التربية والتكوين كل ما زاد 1% أدى هذا إلى تراجع الناتج الداخلي الخام ب2.5% ، وزيادة 1%في قطاع المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية يؤدي إلى زيادة ب 2.5%في الناتج الداخلي الخام ، وزيادة 1% في السكن يؤدي إلى تراجع الناتج الداخلي الخام ب0.1% ، وزيادة ب1% في قطاع المواضيع المختلفة أدى إلى زيادة الداخلي الخام ب1.9% ، وزيادة ب 1% في قطاع مخططات البلدية للتنمية يؤدي إلى تراجع في الداخلي الخام ب0.4% من خلال هذا الاختيار وجدنا هناك معلمة الحد الثابت معنوية في النموذج ومعلمة الصناعة B1 ومعلمة مواضيعB7 أخرى أما باقي المعلمات غير معنوية وهذا على الرغم من أن قيمة R^2 كانت قوية وأن المتغيرات المستقلة مجتمعة تؤثر ب 95.3% على الناتج لداخلي الخام و أن قيمة $\overline{R2}$ تدل على جودة توفيق النموذج ولغرض التخلص من المتغيرات غير المؤثرة في النموذج سوف نستخدم طريقة أخرى بدلا من طريقة المربعات الصغرى والتي ذكرناها سابقا وهي طريقة bakward.

ثانيا . الانحدار الخطي باستخدام طريقة bakward :

من خلال جدول معاملات الانحدار نلاحظ أن معظم المتغيرات غير معنوية في نموذج حيث تم إجراء اختبار معنوية كل معلمة في النموذج وفق الفرضيات التالية :

$$H_0 , B_0 = 0 \text{ أو } B_1 = 0 \text{ أو } B_2 = 0 \text{ أو } B_3=0 \ldots\ldots B_8= 0$$

$H_1 , B_0 \neq 0$ أو $B_1 \neq 0$ أو $B_2 \neq 0$ أو $B_3 \neq 0 \ldots\ldots B_8 \neq 0$

$\propto = 5\%$

ومن المعطيات لبرنامج spss تحصلنا على أخر نموذج كالتالي[1]:

باستخدام طريقة باكورد تحصلنا على سبع نماذج حيث في البداية قام البرنامج بإدخال كل المتغيرات دفعة واحدة وفي كل مرحلة بحذف المتغيرة التي تكون فيها القيمة المعنوية عالية جدا فإلانتقال من النموذج رقم1 إلى النموذج رقم 2 تم استبعاد متغيرة السكن والتي فيها قيمة المعنوية 0.879 بعد استبعدها أصبح النموذج ب 8 متغيرات مستقلة كما أعدنا العلاقة وللانتقال من النموذج الثاني إلى النموذج الثالث استبعدنا متغيرة المنشات الأساسية الاقتصادية لأنها تحتوي على أكثر معنوية وهي 0.730 وهكذا وصولا إلى نموذج رقم سبعة والذي توصلنا فيه إلى أن كل المتغيرات في النموذج معنوية حيث كان النموذج كالتالي :

$$\hat{Y}=1422.681+0.115X_1 +0.18X_2 + 0.017\ X_8$$

يمكن تفسير هذه القيم كما يلي :

التغير في المتغيرة وهي الصناعة تشير إلى أن الزيادة ب1% من إجمالي قطاع الصناعة يؤدي إلى زيادة الداخل الخام ب11.5% ، بينما الزيادة بوحدة واحدة في قطاع الفلاحة والري يؤدي إلى زيادة ب18% في الناتج وأن زيادة الناتج ب0.2% ، أما باقي القطاعات المحذوفة لا يوجد لديها تأثير أي أن الصناعة والفلاحة هما أكثر تأثيرا على النمو وأن حجم الاستثمارات في هدين القطاعين يؤدي إلى الزيادة الطردية في الناتج الداخلي الخام بينما المواضيع المختلفة الأخرى ليس لها تأثير واضح إلا أنها معنوية في النموذج .

ثالثا.دراسة صلاحية النموذج الأخير :

دراسة صلاحية النموذج من خلال الجدول التالي :

[1] للاطلاع أكثر انظر للملحق رقم :2.

الجدول رقم 2- 9 : دراسة صلاحية النموذج.

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.976	.953	.929	1596.41946	
2	.976	.953	.933	1552.53832	
3	.976	.953	.935	1519.48629	
4	.976	.953	.938	1485.79310	
5	.975	.950	.938	1491.07276	
6	.971	.943	.932	1553.66002	
7	.969	.940	.932	1560.40508	1.840

من الجدول نلاحظ بأن قيم معامل الارتباط الثلاثة للنموذج الأخير والسابع وهي معامل الارتباط البسيط **R** قد بلغ (0.969) بينما بلغ معامل التحديد R^2 (0.940) في حين كان معامل التحديد المصحح R^{2-} (0.932) مما يعني بأن المتغيرات المستقلة التفسيرية استطاعت أن تفسر (0.94) من التغيرات الحاصلة في الناتج الداخلي الخام والباقي (0.06) يعزى إلى عوامل أخرى .

كما يلاحظ في الجدول الثالث بأنه يتضمن قيم تحليل التباين والذي يمكن المعرفة من خلاله على القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية **F** وكما يلاحظ من جدول تحليل التباين المعنوية العالية.

الجدول رقم2-10: تحليل التباين .

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	886347872.489	9	98483096.943	38.643	.000
	Residual	43325436.428	17	2548555.084		
	Total	929673308.917	26			
2	Regression	886286554.574	8	110785819.322	45.962	.000
	Residual	43386754.343	18	2410375.241		
	Total	929673308.917	26			
3	Regression	885805375.507	7	126543625.072	54.808	.000
	Residual	43867933.410	19	2308838.601		
	Total	929673308.917	26			
4	Regression	885521686.440	6	147586947.740	66.855	.000
	Residual	44151622.477	20	2207581.124		
	Total	929673308.917	26			

	Regression	882984051.448	5	176596810.290	79.430	.000
5	Residual	46689257.469	21	2223297.975		
	Total	929673308.917	26			
	Regression	876568401.151	4	219142100.288	90.785	.000
6	Residual	53104907.766	22	2413859.444		
	Total	929673308.917	26			
	Regression	873671436.942	3	291223812.314	119.606	.000
7	Residual	56001871.975	23	2434863.999		
	Total	929673308.917	26			

من الجدول نلاحظ أن قيمة **f** لفيشر بالنسبة للنموذج السابع المعتمد هي 119.6 وهي معنوية حيث أن قيمة المعنوية 0.001 أي أقل من 0.05 أي أن النموذج معنوي مما يؤكد القوة التفسيرية العالية للنموذج الخطي المتعدد من الناحية الإحصائية.

المطلب الثالث : تحليل مشكلة الارتباط الخطي.

سنقوم بإدخال المتغيرات التي كانت معنوية في النموذج السابع أي أخر نموذج صالح للتنبؤ بطريقة Bakward كان نموذج فيه كالتالي:

$$\hat{Y}=1422.681+0.115X_1+0.18X_2+0.017X_8$$

X_1: الصناعة.

X_2: الفلاحة والري.

X_8: مواضيع مختلفة.

كمتغيرات مستقلة و yهو الناتج الداخلي الخام.

ولمعرفة وجود مشكلة التعدد الخطي كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم 2-11: إختيبار مشكلة التعدد الخطي.

Model		Unstandardized Coefficients		t	Sig.	Correlations			Collinearity Statistics	
		B	Std. Error			Zero-order	Partial	Part	Tolerance	VIF
1	(Constant)	1422.681	447.602	3.178	.004					
	الصناعة	.115	.026	4.366	.000	.476	.673	.223	.921	1.085
	الفلاحة والري	.018	.003	6.747	.000	.744	.815	.345	.761	1.315
	مواضيع مختلفة	.017	.002	10.581	.000	.862	.911	.541	.763	1.311

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

لقد تم استخراج ثلاثة أنواع من الارتباطات من الجدول السابق وهي :

Zero-ordar correlation: معامل الارتباط البسيط لبيرسون بين المتغير المستقل والمتغير المعتمد.

Partial correlation: معامل الارتباط الجزئي بين المتغير المعتمد والمتغير المستقل (ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى).

Part correlation: معامل الارتباط جزء بين المتغير المعتمد والمتغير المستقل باستبعاد أثر المتغيرات المستقلة عن المتغير المستقل فقط .

إن نموذج الانحدار المتعدد يعتمد على الارتباطات الجزئية بين كل من المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد ونلاحظ أن x8 له أعلى معامل ارتباط جزئي مع المتغير المعتمد وعليه يكون له أعلى قيمة لإحصائية Tيليه x2 في حين يعتمد نموذج الانحدار البسيط معامل ارتباط البسيط بين المتغير المستقل والمتغير المعتمد.

لغرض تشخيص مشكلة الارتباط الخطي المتعدد يتم في البداية حسب معامل Tolerance لكل من المتغيرات المستقلة حيث أن $1- = R^2_{X_{i.others}tolerace}$ حيث أن$R^2_{X_{i.others}}$ يمثل مربع معامل الارتباط المتعدد بين المتغير المستقل i وبقية المتغيرات المستقلة ، ثم يستخرج معامل VIF لكل متغير مستقل (Varianc Inflatieon Factor) حيث أن $VIF = \frac{1}{tolerance}$ ، يعتبر هذا المعامل مقياسا لتأثير ارتباط بين المتغيرات المستقلة على زيادة تباين معلمة المتغير المستقل (تتميز مشكلة التعدد الخطي بإرتفاع تباين

معالم النموذج وبالتالي عدم ظهور المعلمة المعنوية نتيجة انخفاض قيمة إحصائية t بالرغم من أن المتغير قد يكون مهم في النموذج) ، إن الحصول على قيمة لمعامل VIF لأحد المتغيرات المستقلة تزيد عن 5أو 10 تشير إلى أن تقدير معلمة المرافقة يتأثر بمشكلة التعدد الخطي ، و إن قيمة VIF لمتغيرات النموذج تشير إلى عدم تأثر أي منها بمشكلة التعدد الخطي .

تستخدم الجذور المميزة لمصفوفة X X' X في تشخيص مشكلة التعدد الخطي(X هي مصفوفة المتغيرات المستقلة) ففي حالة وجود عدة جذور مميزة قريبة من الصفر فهذا دليل على مشكلة التعدد الخطي لاختبار وجود ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة ويستعمل ما يعرف بدليل الحالة Condition Index وهو عبارة عن الجدر التربيعي لحاصل قسمة أكبر جذر مميز على كل من الجذور المميزة ، فإذا زادت عن 15 فهذا مؤشر على إمكانية وجود مشكلة التعدد الخطي ، أما إذا زادت عن 30 فهذا مؤشر على خطورة المشكلة في الجدول التالي نلاحظ أن أكبر قيمة لدليل هي 16 أي إمكانية وجود المشكلة .

المقياس الأخر للمشكلة هو ما يعرف ب Variance proportion هو يمثل نسبة تباين التقدير المفسر بواسطة المكون الأساسي Principle Component المرافق لكل جذر مميز حيث تعتبر مشكلة تعدد الخطي مؤثرة إذا كان المكون الأساسي المرفق لدليل حالة Condition Index مرتفع نسبيا يساهم بصورة أساسية في تباين إثنين أو أكثر من المتغيرات المستقلة في هذا المثال المكون الأساسي الخامس يساهم بصورة كبيرة في تباين المتغير $\mathbf{x}_3$ فقط ولهذا لا تعتبر مشكلة التعدد الخطي مؤثرة بشكل كبير على البيانات كما هو واضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 2-12: يبين نسبة تباين وتقدير المفسر.

Model	Dimension	Eigenvalue	Condition Index	Variance Proportions			
				(Constant)	الصناعة	الفلاحة والري	مواضيع مختلفة
1	1	2.610	1.000	.05	.05	.04	.05
	2	.723	1.901	.05	.94	.02	.02
	3	.427	2.473	.39	.01	.01	.74
	4	.240	3.295	.51	.00	.93	.19

المصدر: مخرجات برنامج الإحصائي Spss.

خلاصة :

نستخلص من خلال دراستنا للجانب التحليلي لواقع الاستثمار العمومي في الجزائر من خلال الخصائص والمراحل التي مرا بها الاقتصاد الجزائري حيث تبنت سياسة وضع برامج الاستثمارات العمومية وتنفيذها على مختلف القطاعات الاقتصادية حيث كانت هذه البرامج لها اثر كبير على الأداء الاقتصادي الكلي في الجزائر حيث ساهمت في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية كالانخفاض الملحوظ لمعدلات النمو والهدف من هذه البرامج خلق وظائف من خلال استثمار الأموال العامة في البنى التحتية ودعم الإنتاج الزراعي إلى جانب إنعاش النمو الاقتصادي خارج المحروقات .

كما تطرقنا إلى العلاقة بين الاستثمار العمومي والنمو الاقتصادي حيث تبين من انه لا توجد علاقة طردية وهذا يرجع إلى وجود عوامل أخرى تؤثر على النمو وهذا يدل على أن تأثير الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي ضئيل جدا .

أما بالنسبة للجانب القياسي قمنا بقياس اثر حجم الاستثمارات العمومية في الجزائر على معدل النمو الاقتصادي من خلال إيجاد علاقة انحدارية متعددة حيث وجدنا من خلال الدراسة أن الصناعة والفلاحة هما أكثر تأثيرا على النمو وان حجم استثمارات هدين القطاعين يؤدي إلى الزيادة الطردية في الناتج الداخلي الخام.

الخاتمة العامة

لقد جاءت هذه الدراسة لتحديد أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990-2016 ولدراسة هذه الإشكالية قمنا في الفصل الأول بدراسة نظرية لنمو الاقتصادي وأهم النظريات المفسرة له كما تناولنا الاستثمار ككل وخاصة الاستثمار العمومي ، ولتحديد أكثر دقة تطرقنا في الفصل الثاني إلى تحليل وقياس هذا الأثر واختيار الجزائر محل الدارسة.

1-اختبار صحة الفرضيات:

بناءا على الدارسة النظرية والتطبيقية يمكن إثبات صحة أو عدم صحة الفرضيات التالية:

الفرضية1: ولعل من أهم ما يدل على صحة هذه الفرضية أن النمو الاقتصادي يمثل تلك الزيادة في الدخل بصفة مستمرة خلال فترة زمنية معينة ، كما يمكن التميز بين ثلاث أنواع للنمو وهذا ما تم تطرق لها في الفصل الأول .

الفرضية2: من أهم دوافع الاستثمار العمومي هو توفير المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع الاستثمار الخاص والهدف من هذا هو خلق مناصب شغل والقضاء على الفقر وتحسين مستوى المعيشة.

الفرضية3: رغم إنفاق الجزائر على برامج الاستثمارات العمومية خلال الفترة 2001-2014 بغية تحقيق معدلات نمو مرتفعة إلا أنها تمثلت في أثر جد ضعيف وهذا ما يدل على عدم صحة الفرضية.

2-النتائج :

2-1.النتائج المتوصل إليها نظريا كما يلي :

1. عند توزيع الاستثمار العمومي على العديد من القطاعات فإنه يشجع على طلب القطاعات لبعضها البعض، وبالتالي يخلق حوافر على مزيد من الاستثمار الخاص عن طريق خلق وتشجيع الطلب .
2. يؤثر الاستثمار العمومي إيجابيا على معدل الإنتاجية ، والذي يتمثل في زيادة مستوى المهارات الفنية والمعرفة التقنية لدى العاملين في القطاع العام ، والتي سرعان ما تنتقل إلى فئات أخرى من العمل وإلى الصناعات الأخرى في القطاع الخاص.
3. يعزز الاستثمار العام من فرص النمو الاقتصادي في القطاع الخاص من خلال توفيره لمشروعات البنية الأساسية والتي يعجز القطاع الخاص عن القيام بها.

4. إن الخصائص المرحلية والهيكلية للاقتصاد الجزائري وما يرتبط بها من منظومات إجرائية ومؤسسية وقانونية في ظل بيئة أعمال ومناخ استثماري غير تنافسي والارتباط بمواعيد قد يقلل من التأثيرات الايجابية المتوقعة على النمو الاقتصادي .
5. تطور دور الدولة في الاقتصاد يؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم الإنفاق العام .
6. تحسين النشاط الاقتصادي يعمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي ويعتبر أساسا لرفاهية الأفراد.
7. يعتبر الإنفاق العام على الاستثمارات العمومية الأكثر تأثيرا على النمو الاقتصادي .

2-2.النتائج المتوصل إليها تطبيقيا كما يلي :

1. لا توجد علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والاستثمار العمومي وهذا يرجع إلى وجود عوامل أخرى تؤثر على النمو .
2. هناك مؤشرات أخرى تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر كالتضخم معدل الفائدة سعر الصرف .
3. يؤثر الاستثمار العمومي في الجزائر على النمو الاقتصادي بنسبة ضعيفة تميل إلى عدم تأثير المؤشرات المذكورة سابقا على النمو الاقتصادي.

4.مشكلة الاقتصاد الجزائري هي مشكلة ضعف من جانب العرض أكبر من مشكلة الطلب وهذا من خلال البرامج الاستثمارات العمومية لدعم النمو والتي لها تأثير عليه .

5.محدودية تأثير الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي وتصحيح الاختلالات الاقتصادية والتطور المتكامل لقطاعات الاقتصاد الوطني .

6.التأثير الايجابي لكل من مخطط الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو على كل من قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات .

3- التوصيات:

على ضوء النتائج التي توصلنا لها من خلال هذه الدارسة واعتبار الاستثمار العمومي المحفز الأول لجميع الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية ، وأن مشكلة الاستثمار العمومي في الجزائر لا تكمن في النفقات المخصصة له إنما تتمثل في ثلاث عناصر أساسية وهي رأس المال البشري و رأس المال المادي ورأس المال التكنولوجي وبناءا على هذا توصلنا إلى الاقتراحات والتوصيات التالية :

1.إعادة النظر في توجيه المخصصات المالية للبرامج الاستثمارية نحو القطاعات المنتجة ، والتنمية وتنويع الصادرات خارج المحروقات ، وضمان مواصلة تنفيذ البرامج الاستثمارية ، خاصة وأن هذه البرامج سواء المنفذة أو التي تحت قيد التنفيذ والممولة عن طريق إيرادات قطاع المحروقات.

2.العمل على الاستغلال الأمثل لمداخيل الثروة النفطية وتحسين دور صندوق ضبط الموارد في الجزائر والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة من خلال تنميتها وتحويلها إلى مداخيل أصول مالية مستدامة للدولة الجزائرية وبالتالي تحسين الإيرادات الحكومية والتي ستوجه مرة أخرى إلى الاستثمارات العامة.

3.الاعتماد على مكاتب دراسات متخصصة في مجال جدوى المشروعات الاستثمارية من أجل تحقيق الأهداف المحددة مسبقا وتلاقي التأخر في زيادة التكاليف المشاريع وبالإضافة إلى العمل على توجيه الاعتمادات المالية إلى برامج استثمارية المنتجة للقيمة المضافة.

4-أفاق الدارسة:

لقد تناولنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع جانبا مهما لأي دولة من خلال دارسة التحليلية والقياسية لأثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر ، غير أن هناك بعض المحاور التي تستحق المزيد من البحث نذكر منها :

1.علاقة الاستثمار العمومي بالاستثمار الخاص في الجزائر.

2.أثر المؤشرات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية .

المراجع

قائمة المراجع

كتب باللغة العربية:

1.أحمد زكريا صيام ، مبادئ الاستثمار ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان –الأردن ، ط2 .2003

2.إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية ، ط 2، دار هومة للنشر و التوزيع ، الجزائر .1997

3. جلال حشيب ، النمو الاقتصادي ، على شبكة الألوكه ، عبر الرابط التالي WWW.alikah.net ، صفح الموقع بتاريخ 16جانفي 2017.

4. حامد العربي الحضيري ، تقييم الاستثمارات ، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ،القاهرة . 2000

5. سعد الدين محمد ، دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي ، نظرة عامة ومستقبلية ، مستقبل العرب .

6. دريد كامل آل شبيب ، الاستثمار والتحليل الاستثماري ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان –الأردن ، ط1،2009 .

7.عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية ، الإسكندرية .2003

8.عبد المطلب عبد الحميد ، النظرية الاقتصادية : تحليل جزئي والكلي,الدار الجامعية، مصر . 2006

9.محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية، 1998 .

10. مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية :نظريات :سياسات و موضوعات ، دار وائل للنشر ط1، الأردن ،2007.

11. منصوري الزين ، تشجيع الاستثمار على التنمية الاقتصادية ، دار الراية للنشر والتوزيع عمان –الأردن ،2013 .

12. فصيل محمود الشواوره ، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية ، دار وائل للنشر والتوزيع الأردن،ط1 ، 2008.

13. نعمة الله نجيب إبراهيم ،أساس التحليل الاقتصادي ، جامعه الإسكندرية ، مصر،2000.

14. نهاد رضا ، النظرية العامة في اقتصاد ، مكتبة الحياة ،بيروت .

15. كمال بكري ، التنمية الاقتصادية ، بيروت، لبنان ، 1994 .
16. هويشار معروف ، الاستثمار والأسواق المالية ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ،عمان ، ط1 2003.

المذكرات:

1. عبد الحكيم سعيج ، "الناتج الوطني والنمو الاقتصادي :دراسة قياسية اقتصادية للنمو حالة الجزائر"1974–1999 ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع :الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2001 .

2. عبد القادر بابا ،"سياسة الاستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة " مذكرة دكتورة غير منشورة جامعة الجزائر ،الجزائر ،2004 .

الملتقيات:

1.أميرة ادريس ، مراد إسماعيل ،" أثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي"، المؤتمر الدولي: تقييم آثر برامج الاستثمارات وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014 ، جامعة سطيف1، 11–12 مارس 2013.

2. سعيد عتبة ، النمو الاقتصادي ، بحث مقدم منتدى التعليم العالي للجمعية الثقافية ، جامعة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية ، ورقلة، 2005.

3.عثماني أنيسة ، بوحصان لامية ،" دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر "، المؤتمر الدولي حول تقييم آثر برامج الاستثمارات وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014، جامعة سطيف1، 11–12 مارس 2013.

4.عماري عمار، محمادي وليد، "أثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر" الملتقى الدولي تقييم آثار البرامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014 ، جامعة سطيف 11–12 مارس 2013.

التقارير:

1. المعهد العربي للتخطيط تقرير التنافسية العربية 2012،ص:69.
2. برنامج التنمية الخماسي 2010–2014 ، شبكة الانترنت ، صفح يوم 09افريل 2017.

3. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001–2004، شبكة الانترنت ، صفح يوم 09 افريل 2017.

4. برنامج دعم النمو 2005–2009 ، شبكة الانترنت ، صفح يوم 09 افريل 2017.

5. صندوق النقد الدولي ، مشاورات المادة الرابعة لعام 2012 مع الجزائر ، جانفي 2013.
6. تقارير بنك الجزائر

7. تقرير بنك الدولي 2016.

8. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية .

كتب باللغة الأجنبية:

1. Elies furio,Blasco, du la connaissonce une etude comartive des au-vrages de AL BERTO,HIRSCHMAN ,Charmattom,2002:p38.

2. Jereny Rifin,la traisieme revoluton industrielle,Francaise,2012.

3. Bank of Algeria ,Bulletin Statistique trimestriel ,N18,Juin 2012.